

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: تدقيق مالي ومراقبة التسيير

دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة سونطراك

تحت إشراف الأستاذ:
أزمور رشيد

من إعداد الطلبة:
خليفة بن ذهبية
مطاسم مدني

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
خليفة فاطمة الزهرة	أستاذ مساعد - ب -	رئيسا
أزمور رشيد	أستاذ محاضر - ب -	مقررا
مخالدي يحي	أستاذ محاضر - أ -	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر له أولاً ،الذي شرح لنا صدرنا ويسر أمرنا ،وخفف عنا وزرنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع ،ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

**لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور؛ ونخص بذلك أستاذنا المحترم

**** أزمور رشيد ****

على تفضله قبول الإشراف على هذه المذكرة ،وعلى النصائح والتوجيهات القيمة والآراء السديدة التي يقيمها باستمرار، رغم كثرة الارتباطات والانشغالات فجزاه الله كل خير

**إلى كل من ساهم بمدنا بالمساعدة والعون ،ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أعز وأعلى شخص في حياتي منذ ولادتي، إلى من أعطاني السند

الكبير وبفضل دعواتها طيلة مشواري الدراسي

من الابتدائي إلى غاية تخرجي الآن،

إلى من سهرت الليالي في تربيتي ثم تعليبي إلى أن وصلت إلى ما أنا عليه الآن ولها الفضل الكبير والشكر

الجزيل ألا وهي

**** أمي الفاضلة ****

والتي أقول لها دائما شكرا على كل شيء قدمته من أجلي إلى غاية نجاحي

إلى من كان دائما يدعمني ويؤازرنني هو كذلك في حياتي الدراسية إلى

**** والدي الغالي ****

أطلب من الله أن يبارك لهما ويطيل في عمرهما

إلى عائلتي

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل أصدقائي في العمل والدراسة .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل إلى :

من ربنتي و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في الوجود

أمي الحبيبة أدامها الله لي

إلى من عمل بكد في سبيلي و أوصلني إلى ما أنا عليه قدوتي في الحياة

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى كل أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الجامعي

وكل من ساعدني من قريب و بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع .

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على

التخرج

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات:
	إهداء
	الشكر والعرفان
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والقوائم المالية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومراحله
04	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
06	المطلب الثالث: أدوات واستخدامات التحليل المالي :
07	المبحث الثاني: القوائم المالية
07	المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية
09	المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية
10	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية
25	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية
25	المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي):
26	المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل):
28	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (قائمة تدفقات النقدية):
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية الأداء
36	المطلب الأول: مفهوم الأداء
37	المطلب الثاني: أنواع الأداء

40	المطلب الثالث: مجالات الأداء
41	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي
41	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي
42	المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية.
43	المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي
49	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي:
49	المطلب الأول: مفهوم و أهمية تقييم الأداء المالي
50	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:
51	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
52	المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي
53	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سونطراك	
55	تمهيد
56	المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة المدروسة
56	المطلب الأول: تعريف مؤسسة سونطراك
58	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونطراك
59	المبحث الثاني: مركب z/GL3
59	المطلب الأول: تعريف مركب z/GL3
60	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركب GL3/Z
61	المطلب الثالث: قسم الإدارة المالية
62	المبحث الثاني: دراسة التحليل المالي للمركب z/GL3
62	المطلب الأول: الميزانية المالية المفصلة والمختصرة للسنوات 2022-2021-2020
69	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة العامة
78	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	محتوى الميزانية (قائمة المركز المالي)	26
2-1	محتوى جدول حسابات النتائج	28
3-1	محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	30
4-1	محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	31
5-1	محتوى جدول تغير الأموال الخاصة	32
1-3	الميزانية المالية المفصلة (2022-2021-2020)	62
2-3	الميزانية المالية المختصر	64
3-3	رأس المال العامل الإجمالي	69
4-3	الاحتياج في رأس المال العامل	70
5-3	طريقة الحساب للخزينة	71

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع رأس المال العامل	12
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	58
2-3	الهيكل التنظيمي لمركب GL3/	60
3-3	أعمدة بيانية توضح نسب الميزانية المالية الأصول	64
4-3	أعمدة بيانية توضح نسب الميزانية المالية للخصوم	65
5-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2020: جانب الأصول لسنة 2020	66
6-3	التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2020	67
7-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2021 جانب الأصول لسنة 2021	67
8-3	التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2021	68

68	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2022 جانب الأصول لسنة 2022	9-3
69	التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2022	10-3
70	التمثيل البياني لرأس المال العامل الإجمالي للسنوات الثالث (2020-2021-2022)	11-3
71	التمثيل البياني للاحتياج رأس المال العامل الإجمالي للسنوات الثالث (2020-2021-2022):	12-3
72	التمثيل البياني للخزينة للسنوات الثالث (2020-2021-2022)	13-3

المقدمة

نظرا للتطورات الكبيرة والمتعددة في مختلف المجالات التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري متابعة أداء المؤسسة، باعتبارها النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي، فالمؤسسة تتكون من وظائف متناسقة ومتكاملة فيما بينها بغية تحقيق الأهداف المعينة، ولعل من أهمها الوظيفة المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بالتصدي للعقبات المالية من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، والتي تسعى لضمان الحد الأدنى من الربحية والسيولة، فنجد من بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي.

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية سابقة من نشاط المؤسسة وهو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية التي تهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي، وعن الأداء والتغيرات الحاصلة للمؤسسة. ويعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأساليب العلمية التي تسعى إلى توفير المعلومات التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة، من خلال إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع المالي، والبحث عن المشاكل التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها، إذ أصبح من الضروري على إدارة أي المؤسسة تطبيق النظام المحاسبي المالي أن تقوم بعملية تحليل قوائمها المالية بغرض إعطاء صورة واضحة عن أداءها المالي للمساهمين بها، لتكون هناك شفافية حول وضعها المالي من أجل تفادي الوقوع في الأزمات، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات؟

- ما هي الأساليب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية؟

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- القوائم المالية وسيلة تعبر عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويتم من خلالها توصيل المعلومات والنتائج للأطراف المعنية.

- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو دراسة تفصيلية لمخرجات النظام المحاسبي المالي باستخدام مختلف النسب والمؤشرات المالية خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على معلومات.

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عملية مراقبة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة واستغلالها واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة تصحيحها ومعالجتها بالاعتماد على تحليل القوائم المالية.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لعدة دوافع أهمها:

- الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع.

- محاولة إضافة مرجع جديد للمكتبة الجامعية.

- أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة.

- رغبتني في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به.

- بحكم التخصص الذي أدرس فيه.

صعوبات البحث:

بشكل عام تمثلت صعوبات البحث فيما يلي:

- ثقافة التكتّم التي مازالت تنتهجها المؤسسات الجزائرية ورفضها التعاون مع الطلبة الباحثين بحجة

سرية المعلومات وعدم الاهتمام واللامبالاة للمواضيع العلمية.

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالموضوع لأسباب بيروقراطية.
- صعوبة تجميع المراجع المتعلقة، بموضوع البحث خاصة التي تربط بين المتغيرين باللغة العربية.

منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، قمنا باتباع المنهج الوصفي لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلى جانب منهج دراسة حالة أين يتم فيه الاستعانة بالأدوات الإحصائية، وكذا دراسة الوثائق الخاصة بالمؤسسة وتحليلها من أجل الوصول إلى النتائج.

حدود الدراسة:

الدراسات السابقة:

1- بن خليفة حمزة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المالي للمؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية، وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية، الذي قام بتصنيفه إلى ثلاثة أنشطة رئيسية تشغيلية، استثمارية، تمويلية، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل كما أنها تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، أيضا تساعد في تقييم التغيرات التي حدثت في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرا على الوفاء بالتزاماتها؟

2- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها" سنة (2008) -

(2009)

بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، الاختلاف بين الدراسة التي قمت بها والدراسات الأخرى هو أن الدراسة الأولى تم تحليل فيها جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة، أما الدراسة الثانية تم فيها تحليل جدول الميزانية.

3- سالمي محمد الدينوري قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المعايير المحاسبية التي أصبحت ضروريا لتطبيقها في الجزائر، حيث أنه تم تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية ولقد اختار الباحث المعيار السابع، قائمة التدفقات النقدية كمحور لهذه الدراسة وخلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي ليست بذيلة لقائمتي الدخل والميزانية وإنما هي مكملة لهما، كما أن قائمة التدفقات النقدية لا تخضع لحكم الشخصي في إعدادها وبهذا فهي ليست عرضة لتحريف مثل غيرها من القوائم.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم تناول

الدراسة وفق فصلين بعد المقدمة تمثالا في:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي

الفصل الثاني: فتطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سونطراك

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل

المالي و القوائم المالية

التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

و تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من : الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

ومن هذا المنطلق قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث قسم إلى ثلاثة مطالب:

المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الثاني: القوائم المالية.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي ومراحله

1. تعريف التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي من و أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح وال فشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء¹.

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن و أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي²:

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛
- رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

2- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب اتباعها³.

3- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار¹.

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص 93.

² أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص

³ حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986، ص 35.

2. مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:²

1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة:

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها:

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب:

4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي م خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محاييد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.³

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي :

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في مايلي:⁴

¹ حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة ارق للنشر والتوزيع ، الأردن، 1976، ص 78

² ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1999، ص 135

³ ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص 135

⁴ أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان ،

• التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛

• يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

• التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛

• التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

2. أهداف التحليل المالي :

تتمثل أهداف التحليل المالي في مايلي¹:

1- بالنسبة للشركة : تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى

كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى :

• تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛

• تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل ؛

• تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛

• الاستفادة من نتائج التحليل الإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛

• تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛

• التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛

• يعتبر مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة : حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى :

• إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛

• تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة ؛

• تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛

• الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من اجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف بصفة عامة²:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛

- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتهي إليه؛

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،

2008، ص 21-22

² صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة المقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية

ومحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة . ص 10

- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل بحال؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثالث : أدوات واستخدامات التحليل المالي :

1-أدوات التحليل المالي¹

أ-المقارنات: هذه الأداة التحليلية التغيرات التي نظرا ، على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

ب- التدفقات: يعتبر هذا التحليل بديلا ، لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتدفقات النقدية من عمليات التمويل وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

ج- النسب: يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.

2-استخدامات التحليل المالي

يمكن استخدام التحليل المالي في² :

- أ. التحليل الائتماني : ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض .

¹ محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم السيد (2017): إدارة الموارد المالية، والطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص. 46

² عبد الحليم كراجه وآخرون (2006) الإدارة و التحليل المالي - أسس مفاهيم تطبيقات ، (الطبعة الثانية)، دار الصفاء للنشر و التوزيع،

- ب. التحليل الاستثماري: يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات
- ت. تحليل الاندماج والشركة: ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو بانضمام شركة أو أكثر معا ، لتكوين شركة جديدة وهنا لا بد من تقييم كل شركة وتقدير الأداء المستقبلي لها .
- ث. تحليل تقييم الأداء: إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.
- ج. التخطيط: تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي .

المبحث الثاني: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع السنوي ويحتوي التقرير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

1. مفهوم القوائم المالية

" القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبطة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وأخرى خارجة".¹

" القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصنف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد و إصدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها يعني كل رقم من تلك القوائم المالية".²

" القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصنف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال".³

" إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقاد، لذلك فإن المحاسبين عند

¹ خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص101

² هيثم محمد الزغي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص191

³ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006، ص 35

إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة قد تحدد كما هو شائع سنة مالية كاملة، إن المنتج النهائي لأي نظام محاسبي هو القوائم المالية وهي عبارة عن تقارير تقدم للمهتمين بأمور المشروع سواء كانوا داخل أو خارج المشروع".

2. خصائص القوائم المالية

تعرف الخصائص على أنها تلك الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتمثل: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.¹

(1) القابلية للفهم:

تعبّر عن مدى جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، حيث يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في مجال الأعمال، بالإضافة إلى رغبتهم في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية كذلك يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها للقوائم المالية وذلك باعتبارها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية فحسب، اعتماداً على فرضيات أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين.

(2) الملائمة:

تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين. إن الدورين التنبؤي والتأكيدى للمعلومات متداخلين. على سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين عندما يحاولون التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة. أما بالنسبة للدور التأكيدى فيتعلق بالتنبؤات الماضية، على سبيل المثال الطريقة التي يتوجب هيكلة المنشأة بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

(3) الموثوقية:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة، وتمثل المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. فمثلاً: في حالة وجود أضرار لمعامل مع المؤسسة وكان مبلغ الأضرار موضع نزاع قانوني، فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العامة يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة به.

(4) القابلية للمقارنة:

¹ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص34.

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية لإعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية

1. أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:¹

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

2. أهداف من القوائم المالية

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوءها، وذلك من خلال:

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة).
 - توضيح قوة المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.
- وبغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من أهمها الآتي:¹

¹ عواج هدي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2015، ص 42

- ❖ إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية إلى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.
 - ❖ ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، وبما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء... الخ.
 - ❖ يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة أو (فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة.
 - ❖ توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.
 - ❖ ضرورة توفير البيانات اللازمة غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا (مباشرا أو غير مباشر) على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.
 - ❖ الأخذ بنظر الاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين (المحتملين) من حيث درجة خبرتهم الإدارية والمحاسبية في مجال التعامل مع البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.
- المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

سمح تطور العلوم المالية بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي ونسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول نحو نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول والخصوم مراعية في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، واهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى وسوف نتطرق إلى العناصر الآتية:

- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛
 - تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية؛
 - تحليل جدول تدفقات الخزينة بمختلف نسب السيولة الربحية.
 - مقارنات بيان التغيرات والاتجاهات
1. تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

¹ قاسم محسن الحبيطي وزباد هاشم يحيي، "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص ص 26.25.

تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق السنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعباً لأن مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزامها في الوقت المحدد. أهم مؤشرات التوازن المالي: وهي كالآتي:

1- رأس مال العامل

1-1 تعريف رأس المال العامل: هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان ضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.¹

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:²

- من أعلى الميزانية يمكن حسابه كالآتي:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{رؤوس الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية} - \text{الأصول غير الجارية}$$

- من أسفل الميزانية يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

أنواع رأس المال العامل: وأهم أنواعه هي:³

1-2-1 رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الإضافي من رؤوس الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية وبحسب وفق العلاقة:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{رؤوس الأموال الخاصة} - \text{مجموع الخصوم الجارية}$$

$$\text{أو: رأس مال العامل الخاص} = \text{أصول الجارية} - \text{مجموع الخصوم الجارية}$$

2-2-1 رأس المال العامل الإجمالي:

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية كما يحدد لنا طبيعة المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:⁴

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

3-2-1 رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):

¹ عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008، ص:112.

² خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص:70.

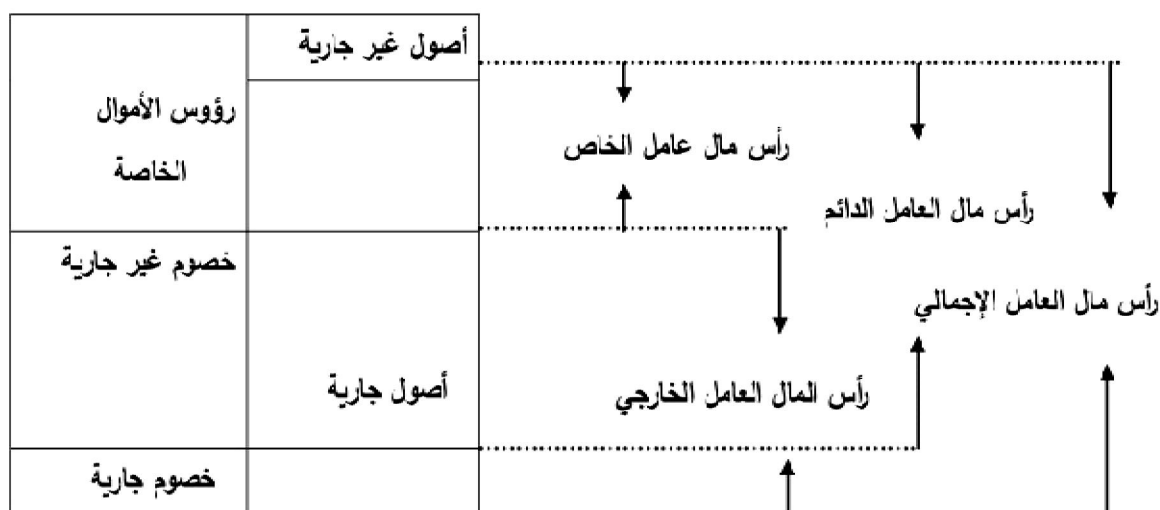
³ جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص:63

⁴ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:331

ويمثل مجموع الديوان التي تحوزه المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وبحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الخصوم الغير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

ويمكن توضيح هذه الأنواع بالشكل أدناه:



الشكل رقم (1-1): مخطط يبين أنواع رأس المال العامل

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص: 80.

2-1 تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية.¹

1-3-1 رأس المال العامل الموجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، هذه الوضعية يمكن وصفها بالملائمة بالنسبة للقدر على السداد.

2-3-1 رأس المال العامل المعدوم:

¹ JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112.

يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذه الحالة الصعبة المنال لعدم إمكانية المضايقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة.

1-3-3 رأس المال العامل السالب:

معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

2- احتياج رأس المال العامل

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فإنه يحتاج إلى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = [\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}] - [\text{الخصوم الجارية} - \text{مستحقات فورية}]$$

لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي:¹

1-2 احتياج رأس المال العامل الموجب:

وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2-2 احتياج رأس المال العامل السالب:

هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

3-2 احتياج رأس المال العامل المعدوم:

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

3- الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا، واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي، وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة، وهي تتمثل في صافي القيم الجاهزة أو المتاحة أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة فالخزينة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها حين حلول تاريخ استحقاقها ويمكن حساب الخزينة بالطريقة الآتية:²

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{مستحقات فورية}$$

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 82.

² المرجع نفسه، ص: 83.

أو: الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

من خلال هذه العلاقة نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. وللخزينة حالات ثلاث هي:

1-3 الخزينة الموجبة:

أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا يطرح مشكلة الربحية ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجل التسديد للزبائن.

2-3 الخزينة السالبة:

أي هناك نقص في السيولة ومنه المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديوان المستحقة إذن هناك عجز هيكلي. **3-3 الخزينة المعدومة نظرياً:** في هذه الحالة نجد رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق هناك تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية النظرية للخزينة وهي صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والبيئة المثلى لمحيط المؤسسة.

2. تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث يهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية، حيث يمكن احتساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة لكن يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة وعموماً يمكن تقسيم مختلف النسب التي يمكن استخراجها من القوائم المالية إلى ما يلي:

- النسب الهيكلية.
- نسب النشاط.
- نسب السيولة.
- نسب المردودية.

1- النسب الهيكلية:

تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية،
 - كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.
- وتضم هذه النسب ما يلي¹:

1-1 نسبة التمويل الدائم :

يتم حسابها ووفقاً للعلاقة التالية:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار محمدية العامة، 1999، ص: 53-55.

نسبة التمويل الدائم = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير الجارية / الأصول الغير الجارية

من هذه العلاقة نستنتج الحالات التالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم = 1، هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في صالح المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم < 1، الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم > 1، وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير جارية تمول عن طريق تمويل غير عقلانية.

2-1 نسبة التمويل الخاص:

هي مكملة النسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول غير الجارية

وحسب هذه النسبة يتضح لنا مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات الآتية:

- ✓ نسبة التمويل الذاتي = 1، أي أن قيمة الأصول الغير جارية مساوية للأموال الخاصة إذن كل الأصول غير جارية مغطاة برؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ / نسبة التمويل الذاتي < 1، هناك فائض في الأموال أي أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة عن طريق رؤوس الأموال الخاصة.

3-1 نسبة الاستقلالية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:¹

نسبة الاستقلالية المالية = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن 0.5.

4-1 نسبة قابلية السداد:

وتسمى الملائمة العامة وتحسب كما يلي:²

نسبة قابلية السداد = مجموع الخصوم الجارية والغير الجارية / مجموع الأصول الغير جارية

وتستخدم هذه النسبة المقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر الديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

5-1 نسبة توسع المؤسسة:

¹ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، مرجع سابق، ص53.

² المرجع نفسه، ص:55.

تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.85 فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التوسع الداخلي} = \frac{\text{الأصول العينية والمعنوية}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

$$\text{نسبة التوسع الخارجي} = \frac{\text{الأصول المالية}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

2- نسب النشاط

مؤشرات هذه المجموعة دالة لمدى كفاءة استخدام الموجودات، أي بمعنى كفاءة الدين المستثمر في تحقيق دينار واحد من صافي المبيعات، لذلك رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات و عليه فإن المقياس المناسب لها هو الدوران الذي يكون هو الأخر مؤشرا للمخاطرة، هذا بجانب استخدام رقم المبيعات مقياسا لزمين النشاط¹. وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي²:

1-2 معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الإستغلال تحسب كمايلي:

في المؤسسات التجارية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء بضاعة مبيعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

أما في المؤسسات الصناعية فيحسب وفقا بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء مواد أولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سيولة أساليب مخزون المؤسسة.

2-2 معدل دوران الأصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول و الاستخدامات وتعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذه النوع من الأصول و توليد مبيعات منها، و يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد الإيرادات ، وكلما ارتفع هذا المعدل كلما كان ذلك دليلا على الكفاءة.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي - اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2008، ص 86.

² جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس،

3-2 معدل دوران الأصول الثابتة: وتوضح هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعني شدة استغلال الشركة لأصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة.¹

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

4-2 معدل دوران الذمم المدينة: وهذا المعدل يشير إلى قدرة الشركة على تحصيل الذمم من حسابات مدينة وأوراق القبض وتحويلها إلى النقدية، وإذا كان هذا المعدل مرتفعاً ، فإن ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم أما إذا كان المعدل منخفضاً ، فإن ذلك يعني التأخر في تحصيل ديون الشركة.²

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

متوسط فترة التحصيل: إن فترة التحصيل تقيس جودة حسابات الذمم عن طريق قياس سرعة التحصيل ، فإذا كانت فترة التحصيل قصيرة ، فإن ذلك يعكس جودة تلك الحسابات ويعني أنه يتم تحصيلها بسرعة، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة، فإن ذلك يعني أن الشركة تنتظر مدة طويلة لتحصيل ديونها، وقد يعني طول فترة التحصيل أن الشركة تتبع شروطاً سهلة في منح الائتمان التجاري لزملائها.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران الذمم}}$$

5-2 معدل دوران الحسابات الدائنة: وتقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي تكلفة البناء وشراء المواد الخام ، وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوط التي ستواجهها الشركة من زاوية السيولة.

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البناء أو المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

متوسط فترة التسديد: إن فترة التسديد تقيس لنا المهلة المقدمة من طرف الدائنين، فكلما كانت طويلة كلما كانت جيدة بالنسبة للمنتشة.

$$\text{متوسط فترة التسديد} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

6-2 معدل دوران مجموع الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى استغلال جميع الموجودات بأنواعها في توليد الإيرادات ويمكن القول بأنه إذا كان هذا المعدل مرتفعاً فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول. وإذا كان هذا المعدل منخفضاً يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

¹ هلا بسام عبد الله الغصين. استخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004 ، ص 47.

² المرجع نفسه، ص 46.

معدل دوران مجموع الأصول = صافي الإيرادات / مجموع الأصول

3- نسب السيولة

هي نسب تستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مراجعة التزاماتها القصيرة الأجل وهذا عند تاريخ استحقاقها باستخدام الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر.¹ ويمكن أن نجد النسب التالية:

1-3 نسبة السيولة العامة: وتحسب كما يلي.²

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

* إذا كانت هذه النسبة > 1 وهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

* أما إذا كانت هذه النسبة = 1 يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل. لكن يكون ارتفاع هذه النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول الجارية كتراكم المخزونات وهو غير مقبول وقد تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم الاستخدام الجيد لسيولة المؤسسة، ومنه تقليل الربحية أو ربما يسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.³

2-3 نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية:⁴

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية - مخزونات / الخصوم الجارية

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة العادية محصورة بين (0.3-0.5)

3-3 نسبة السيولة الفورية: وتحسب وفق العلاقة التالية:⁵

وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي قدرتها على مواجهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أموال الخزينة.

نسبة السيولة الفورية = أموال الخزينة / الخصوم الجارية

4- نسب المردودية

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني "الأساليب واستخدامات العمليات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص:35.

² منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، 2000، ص: 84.

³ وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي، إثناء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:35.

⁴ عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:466.

⁵ أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص:155.

وهي نسب تستخدم لقياس مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها استغلال عقلاني من أجل تحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد:¹

1-4 نسبة المردودية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$$

وتستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي ولذلك تمكثها من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

2-4 نسبة المردودية الاقتصادية

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

حيث تعبر عن مردودية أصول المؤسسة الصافية وقدرتها على استخدام أصولها في توليد الربح كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

3-4 نسبة المردودية التجارية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تسمح نسبة المردودية التجارية بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك من خلال مقارنة رقم الأعمال للمؤسسة، أي حجم نشاطها مع النتيجة المتحصل عليها، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن هذه المؤسسة في حالة جيدة.

3. تحليل قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر بمثابة صلة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة تدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة وتقييم السيولة وسياسات التمويل أيضا.

أولاً: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وتتمثل في:²

1- نسبة التغطية النقدية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني "الأساليب واستخدامات العمليات"، مرجع سابق، ص:58.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، داروائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص:165-166.

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

تعبّر هذه النسب على قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الالتزامات.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

توضح هذه نسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3- نسبة التوزيعات النقدية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

تمثل هذه النسبة قدرة المؤسسة على توزيع أرباح النقدية ومدى استمرارية واستقرار هذه السياسة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.¹

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة:

وتعطى بالعلاقة:²

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة.

¹ دريد كامل آل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 133.

² سالي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص: 104..

تمثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية.

6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل: وتعطى بالعلاقة الآتية:¹

نسبة ت. ن من الأنشطة إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون ط.أ. والديون [وأوراق الدفع ق.أ = صافي ت.ن. من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون ط.أ. + الديون] [وأوراق الدفع قصيرة الدفع

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل: وتعطى بالعلاقة الآتية:²

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مدفوعات الديون

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسداد الديون طويلة الأجل.

8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية: وتعطى بالعلاقة الآتية:³

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية.

9- التدفقات النقدية الحرة:

وتعطى بالعلاقة الآتية:⁴

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفاق الرأسمالي + توزيع)

تمثل مقدار النقدية القابلة لإنفاق على استثمارات جديدة، سداد ديون، شراء أسهم الخزينة، أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس بين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما يبين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية.

10- نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية:

¹ المرجع نفسه، ص: 105

² المرجع نفسه، ص: 107

³ عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، ، (مدخل صناعة القرار). دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 93

⁴ عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، ، (مدخل صناعة القرار)، مرجع سابق، ص: 95.

وتعطى بالعلاقة الآتية:¹

نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية =
التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية

تبين هذه النسبة مساهمة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل.

ثانياً: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- مؤشر النشاط التشغيلي: ويعطى بالعلاقة الآتية:²

مؤشر النشاط التشغيلي "صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي.

2- مؤشر النقدية التشغيلية:

ويعطى بالعلاقة الآتية:³

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل.

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب، كلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.

1-2 نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

وتعطى بالعلاقة الآتية:⁴

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات للتدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

تبين النسبة المثوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وتعكس كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

2-2 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتعطى بالعلاقة الآتية:¹

¹ المرجع نفسه، ص: 79.

² محمد مطر، التحليل المالي والائتماني "الأساليب واستخدامات العمليات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص: 25.

³ المرجع نفسه، ص: 26.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 218.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء من القروض أو الأوراق المالية.

3-2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:
وتعطى بالعلاقة:²

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة/ المتوسط المرجح للأسهم العادية

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية.

4-2 نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية:
وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

5-2 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:
وتعطى بالعلاقة الآتية:³

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام موجوداتها.

4. مقارنات بيان التغيرات والاتجاهات:

¹ المرجع نفسه، ص:216.

² المرجع نفسه، ص:217.

³ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني "الأساليب واستخدامات العمليات"، مرجع سابق، 2003، ص:163.

تعتمد هذه الأداة التحليلية على بيان التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى لسنة خلال فترة زمنية طويلة، وذلك من خلال المقارنة بين بنوك القوائم المالية للسنوات المختلفة، حيث تساعد هذه المقارنة في التوقف على مدى التقدم أو التراجع الذي حققه المنشأة على مدى فترة معينة.

1- التحليل الرأسي (العمودي):

يركز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية وقائمة الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفيين، وهذا يعني أن إجمالي الأصول والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساويا إلى 100%. الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.¹

وهناك من يسمي هذا النوع من التحليل بالتحليل الساكن وذلك لعدم مقدرته على التعبير عن الصورة الكاملة لأداء الشركة و يحتاج لإجراء هذا التحليل إلى القائمتين لسنة مالية واحدة فقط.

ويساعد التحليل المالي الرأسي في تقديم عدة مزايا للمحلل المالي، والإدارة الشركة منها مايلي:²

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث والمحددة من قبل المحلل المالي.
- دراسة التغير في الأهمية النسبية لكل بند إلى المجموع المنسوب إليه.
- يساعد التحليل الرأسي على ملاحظة التغير في الأهمية النسبية لكل بند عبر الزمن، وبالتالي إمكانية دراسة مسببات هذا التغير.
- يساعد التحليل الرأسي على إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة، بالنسبة للمعدلات السائدة بالقطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات.

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي الرأسي يعد منهجا يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري.

2- التحليل الأفقي (التاريخي):

يقصد به مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنوات المتتالية، ويفيد إتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة للقوائم المالية من فترة لأخرى، مما يمكن من الوصول إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام لبعض عناصر القوائم المالية المؤثرة وفقا للهدف من التحليل. وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الهدف من

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي - اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2008، ص 46.

² أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة، جامعة بني سويف، مصر، 2010، ص 21.

التحليل الأفقي للقوائم المالية هو تتبع التغير في بند معين، أو في جميع بنود القوائم المالية خلال عدد من السنوات، ذلك من أجل التعرف على الاستقرار أو الزيادة أو النقص في هذه البنود.¹

التحليل الأفقي توضع الأرقام المتعلقة بسنتين أو أكثر جنباً إلى جنب و يحسب التغير النسبي من سنة إلى أخرى و بذلك يمكن اكتشاف مواطن الضعف والقوة واستنتاج ما إذا كان التغير مقبولاً أم لا.² وتحسب نسبة التغير كما يلي:

نسبة التغير = (قيمة التغير / قيمة العنصر في سنة الأساس) × 100

و قيمة التغير = قيمة العنصر في السنة الثانية (سنة المقارنة) - قيمة العنصر في السنة الأولى (سنة الأساس)

و بذلك فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبياً.

لكن هذا التحليل تشوبه بعض العيوب منها:

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.
- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بحالة الاقتصاد السائدة.

3- التحليل المقارن:

يعني مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة، أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بالشركة ببيانات وحدة أخرى منافسة لها ومتماثلة معها في أداء نفس النشاط، حيث يعود سبب اعتماد الشركات على التحليل بواسطة هذه النسب إلى الأسباب التالية³:

- إن إعداد النسب المالية لا يتطلب قدراً هاماً من المهارة والمقدرة، لكن تحليل وتفسير النتائج فيحتاج إلى مهارة وقدرة، وهذه هي التي تميز المحلل الكفء من المحلل الأقل كفاءة.
- على المحلل أن ينتبه إلى التمييز بين السبب الرئيسي للمشكلة وبين أعراضها، حيث أن المشكلة هي الأساس، أما العرض فهو المؤشر الواضح الذي يؤكد وجود المشكلة.
- لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما، إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة من النسب.

المبحث الثالث : عرض القوائم المالية

تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنوياً على الأقل.

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة :

¹ د محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² خالد عبد الله إبراهيم، طه علي نائل، أهمية تقييم الأداء بإستعمال التحليل المالي، جامعة الأنبار، العراق، 1996، ص 9.

³ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 39.

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.¹

المطلب الأول : الميزانية (قائمة المركز المالي):

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، من المعتد به أن تعرض المؤسسة ميزانية مرتبة تفصل فيها المتداول عن غير المتداول من الأصول والخصوم، وإذا كان العرض على الأساس النقدي (السيولة) يوفر معلومات ملائمة وصادقة فإنه في هذه الحالة فقط يمكن الاستغناء عن التقسيم المتداول وغير المتداول.²

والجدول الموالي يبرز الحد الأدنى للبنود الواجب توفرها في الميزانية في الجانبين (الأصول والخصوم)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأسمال غير مستعان به علاوات و احتياطات فوارق إعادة التقييم نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		أصول غير جارية التثبيات المعنوية التثبيات العينية -أراضي -مباني -تجهيزات التثبيات الممنوح إمتيازها التثبيات الجاري إنجازها التثبيات المالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
	المجموع 1 الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
	مجموع الخصوم غير الجارية		مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم جارية		أصول جارية

¹ المادة رقم (25) القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007، ص5

² مصطفي عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الاول، جامعة باتنة، 2007، ص 17

مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة	موردون و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم		
	مجموع الخصوم الجارية		مجموع الأصول الجارية
	مجموع عام للخصوم		المجموع العام للأصول

الجدول رقم (1-1): يبين محتوى الميزانية (قائمة المركز المالي)

المصدر: من إعداد المتهمة بالإستعانة ب: نماذج الكشوف المالية، ال قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 ، محدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 29-28

المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل):

يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء و المنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع و يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.¹

و يشار الى جدول حساب النتائج أحيانا بقائمة الدخل أو قائمة الربح في بعض المراجع، وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح. وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع و تحديد قيمة الاستثمارات و الديون، فهي تقدم للمستثمرين و الدائنين المعلومات التي تساعد في التنبؤ بكمية و وقت و عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية.²

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:³

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :
- الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.

¹ المادة (34)، مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون رقم 07/11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 ، 2008، ص 14.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة-وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 57.

³ المادة (3.240)، قرار المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009م المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 25.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

تهدف هذه القائمة إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.

المبالغ	البيان
	رقم الأعمال
	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
	الإنتاج المثبت
	إعانات الإستغلال
	1-إنتاج السنة المالية
	المشتريات المستهلكة
	الخدمات الأخرى و الإستهلاكات الأخرى
	2-إستهلاك السنة المالية
	3-القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
	أعباء المستخدمين
	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4-إجمالي فائض الإستغلال
	المنتجات العملية الأخرى
	الأعباء العملية الأخرى
	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
	إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	5-النتيجة العملية
	المنتجات المالية
	الأعباء المالية
	6-النتيجة المالية
	7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية

	عناصر غير عادية (منتجات) عناصر غير عادية (أعباء) 9-النتيجة غير العادية 10-صافي نتيجة السنة المالية
--	---

الجدول رقم (1-2): يبين محتوى جدول حسابات النتائج.

المصدر: من إعداد المتمهنة بالإستعانة ب: نماذج الكشوف المالية. القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 ، محدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009 ، ص 34

المطلب الثالث : جدول سيولة الخزينة (قائمة تدفقات النقدية):

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:¹

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار: عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل.
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
 - تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم : تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة التشغيلية للاستثمار أو التمويل.
- ويتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية تقييم التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة إلى الأنشطة التالية:²
- النشاطات التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
 - النشاطات الاستثمارية: تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
 - النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيير في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعملية الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.
- وتقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التشغيلية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالتريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:³
- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
 - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

¹ ربيع بوصبيح العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2013، ص 24.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، ص ص 277-278.

³ المادة (3.240)، قرار المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..). وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

وكذا الموجودات المالية وهي:

- السيولات التي تشمل في الصندوق و الودائع عند الإطلاع . (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).

والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

السنة المالية N-	السنة المالية	الملاحظة	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيجات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> -الإهلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A)</p> <p>تدفقات الأموال المتأتية من عمليات الإستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> مسحوبات عن إنتقاء تثبيبات تحصيلات التنازل عن تثبيبات <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (B)</p> <p>تدفقات الأموال المتأتية من عمليات التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض <p>(C)تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل</p> <p>(A+B+C)تغير أموال الخزينة للفترة</p>

			أموال الخزينة عند الإفتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير أموال الخزينة

الجدول رقم (3-1): يبين محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة):

المصدر: من إعداد المتهمة بالإستعانة ب: نماذج الكشوف المالية، قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، محدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 36.

السنة المالية N-	السنة المالية N	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار المسحوبات عن إقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية. المسحوبات عن إقتناء تثبيبات مالية. التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.
		تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
		أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة في الفترة

الجدول رقم (4-1): يبين محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

المصدر: من إعداد المتهمة بالإستعانة ب: نماذج الكشوف المالية، قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، محدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 36.

رابعاً: جدول تغير الأموال الخاصة:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الاموال الخاصة بأنها: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية"¹ حيث أن هذه القائمة تربط بين حساب النتائج و الميزانية، كما أنها تبرز التغيرات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من بداية الدورة المالية حتى نهايتها.

ولقد بين النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه القائمة و تخص الحركات المرتبطة بمايلي:²

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

الإحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	البيان
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال

¹ المادة (36)، مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون رقم

07/11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² المادة (1.250)، قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، محدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

						صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

الجدول رقم (5-1): يبين محتوى جدول تغير الأموال الخاصة.

المصدر: من إعداد المتمهنة بالإستعانة ب: نماذج الكشوف المالية، قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008. محدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 37.

- ملحق القوائم المالية (الكشوف المالية):

- يتضمن ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:¹
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة.
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية السالفة الذكر.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي عند الاقتضاء هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط مع المعاملة، ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية.

¹ جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد السادي، جامعة بسكرة، 2009، ص ص 80-81.

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي

تمهيد :

لقد استقطبت أهمية الأداء في الإدارة التنظيمية اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمفكرين والممارسين في مجالات الموافقة والإشراف والإدارة ، انطلاقا من أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أي منظمة. مؤسسي أم لا، لأن الأداء المالي يمثل خصائص الاقتصاد الداخلي . تستخدم المؤسسات الاقتصادية الأداء المالي كعملية مراقبة وتدقيق للسياسات المؤسسية واتخاذ القرارات المناسبة على أساس الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومدى تحقيقها لأهدافها من حيث عقلانية صياغة الخطط المستقبلية. فالיום مليء بالمواجهات وفي السوق أصبحت الحاجة ملحة لفهم وضعها الاقتصادي ودراسة وضعها المالي .ولكي نفهم أهمية الأداء وأهميته، سنتناول النقاط التالية بالتفصيل في ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الأداء.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء

نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب للتطرق إلى هذا العنصر.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتمحيص والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام والمواضيع المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص، وذلك نظرا لأهمية الموضوع على مستوى الفرد والمنظمة من جهة وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى¹.

وردت العديد من المحاولات لإعطاء تعريف لهذا المصطلح نذكر منها:

* يعرف الأداء في المنظمة: السلوك الذي يقيم في إطار مدى إسهامه في تحقيق أهداف المنظمة².

* ويعرف الأداء أيضا: أنه انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز وهذا ينسجم مع اتجاه بعض الباحثين في التركيز على إسهامات الفرد في تحقيق أهداف المنظمة من خلال درجة تحقيق إتمام مهام وظيفته حيث يعبر الأداء عن السلوك الذي تقاس به قدرة الفرد على الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة³.

* كما يعرف الأداء: بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها ولذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي نسعى من خلال هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة⁴.

* يعرف أيضا : انجاز عمل ما، لذلك اعتبره الباحثين بأنه أداء بشري أي إهمال لبقية الموارد، في حين نجد أن تحقيق المؤسسات لأهدافها ينجم عن تفاعل كل مواردها ، ومن ثم فإن أداء المؤسسة يعبر عن مدى بلوغها لأهدافها مع الاقتصاد في استخدام كل مواردها، أي أنه كمتغير تابع لعامل هما الكفاءة والفعالية .

¹ يحي سعاد، تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تجارية، جامعة المسيلة، ص 2.

² عبد الباري ابراهيم الدرة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، 2010، ص 277

³ أحمد صقر عاشور ، ادارة القوى العاملة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002، ص 179.

⁴ قريشي محمد الصغير، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية ، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 ، جامعة ورقلة، ص 111.

*تعريف الأداء وفق مفهوم الكفاءة: فقد حصر بعض الباحثين الأداء في بعد واحد هو الكفاءة فقط ، أي الاستخدام الأمثل للموارد .

*تعريف الأداء وفق مفهوم الفعالية: ركز بعض الباحثين في تعريفهم للأداء على الفعالية لوحدها ، فلقد اعتبر بأنه مدى تحقيق أهداف المؤسسة¹.

*كما قدم بعض الباحثون عدة تعاريف للأداء:

أهمها التعريف الذي قدمه نيكولاس (FW Nickols) الذي عرف الأداء بأنه نتاج سلوك ، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد ، أما نتاجات السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك².

*كما أشار توماس جلبرت (Thomas Gilbert) في هذا الصدد إلى أنه لا يجوز الخلط بين السلوك وبين الإنجاز والأداء ، أن السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون بها كعقد الاجتماعات أو تصميم نموذج ، أو التفتيش ، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل ، أي أنه مخرج أو نتائج ، كتقديم خدمة محددة أو إنتاج سلعة ما ، أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك والإنجاز ، أي أنه بمجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا ، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي : الشمولية ، الطبيعة، المصدر والوظيفة

(1)-معايير الشمولية : وتنقسم إلى³:

- الأداء الكلي : وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها، ومن أهم مؤشرات الفعالية الكفاءة ، التقدم في العمل .

¹ إمام يحيوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مقال منشور ، عدد 05 ، جامعة باتنة ، 2007 ، ص 46

² عبد الباري إبراهيم درة ، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر 2003 ، ص 15.

³ عبد المالك مزهودة(2010)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:75

- الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

(2)- معايير الطبيعة :

- يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها وتنقسم إلى :
- الأداء الاجتماعي: ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية .
 - الأداء الإقتصادي: إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة.
 - الأداء السياسي: تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى حكم مناصب سياسية لإستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت .

(3)- معايير الوظيفة :

- يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) الوظيفي، وهذا الأخير كم هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة، حيث أكد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف، ومن ثم حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي: التمويل، الإنتاج، المالية، الموارد البشرية، التسويق، البحث والتطوير، وتبعاً لهذا التقسيم تم تصنيف الأداء إلى ما يلي¹
- أداء وظيفة التمويل: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والإستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين .
 - أداء وظيفة الإنتاج: يقصد بأداء هذه الوظيفة تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع؛ أو المنطقة الجغرافية، من خلال

¹ حفصي رشيد (2011)، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الموقع الإلكتروني: <https://bu.univ-ouargla.dz> تاريخ الإطلاع: 2020-04-17، ص: 20.

إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبات من خلال الإستغلال الكفاء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها .

● أداء الوظيفة المالية: يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الإستثنائية، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الإبتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والإستخدام الكفاء لهذه الموارد المتاحة .

● أداء وظيفة الموارد البشرية: يتجلى في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعاً لما يناسب قدراته وطبيعته عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة، ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة و المهارة العالية وأن تقوم بتسييرهم تسييراً فعالاً .

● أداء وظيفة التسويق: يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الإستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة .

● أداء وظيفة البحث والتطوير: يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق، وكذا توفير جو ملائم للإختراع، الإبتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال.

(4)- حسب معايير الجهة التي أنجزت الأداء :

يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعاً لمصدر الأداء إلى أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي وهي

كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وهي تقسم كما يلي:¹

● الأداء الخارجي (الظاهري): يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص نذكر منها: انفتاح المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة، براءات اختراع التي يتم استثمارها، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى، ظهور قوانين حكومية

¹ حفصي رشيد، مرجع سابق ذكره، ص: 18-- 19

مدعمة لسياسة المؤسسة ،كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية ،لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا .

• الأداء الداخلي (الذاتي): يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها ،أي بفضل الجهود التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة ،وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية :

1-الأداء البشري: يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة وتحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهارتهم أحسن استغلال .

2-الأداء المالي: يصف مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل ومؤشرات التوازن والنسب من أبرز مؤشرات الأداء المالي .

3-الأداء التجاري: يصف مدى فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر رقم الأعمال ،المردودية ،عدد الزبائن ،معدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري .

4-الأداء التقني: يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج (الإستثمارات) في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها ،وتعتبر كمية الإنتاج ،نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة .

5-الأداء التموييني: يقصد به أداء المؤسسة في وظائف الشراء ،النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية ،المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية وفي الوقت المناسب ويعتبر معدل دوران المخزون زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التموييني .

المطلب الثالث: مجالات الأداء

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في المؤسسات وذلك باختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها حيث يرى البعض أن هذه المجالات عبارة عن الجوانب الخاصة بالمؤسسات والتي يجب أن يعمل بفعالية لضمان تحقيق نجاح المؤسسة كالتالي:

مجالات ميدان الأداء المالي¹:

بعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القادم المشترك بين الكاتب والباحثين والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية.

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 35.

والنظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العلمي في مختلف مؤسسات الأعمال حيث يرى "lynch « بأن الأداء المالي يبقى المقياس المحدد المدى نجاح المؤسسات، وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر، ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة، وضمن التوجه يعبر " HuntmorgXn « عن تلك الأهمية بالقول إن الأداء المالي يعد هدف المؤسسات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي، وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي.

مجال الميدان المالي والعملياتي (تشغيلي):

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يتم الإعداد أيضاً على مؤشرات تشغيلية في الأداء: كالحصة السوقية، تقدم منتجات جديدة، نوعية المنتج والخدمة المقدمة، فعالية العملية التسويقية والإنتاجية، ويرى MXcmenXmin أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس ينسب أداء غير مالي لبناء نظام قياس فعال في المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الاختصاصية، كون هذا الأخير يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة، سوف نتعرض في البحث إلى مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي، وكذا المؤشرات والمعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة.¹

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها: إن الأداء المالي: "هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة". ويعرف كذلك على أنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج وجدول الملحقه ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظروف الاقتصادي والقطاع الذي تنتهي إليه المؤسسة النشطة في

¹ مجلة الباحث ، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص 89.

الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية المؤسسة ومعدل نمو الأرباح" وهناك الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" ونتيجة ذلك، فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول الملحق... الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة، أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه، بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو استمرارية والبقاء، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية، بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر، بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبية. ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما، والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية
 - تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة
 - تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية.
- المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية.
- لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف في مايلي:
- إنشاء القيمة.
 - المردودية
 - السيولة واليسر المالي
 - التوازن المالي.

بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي. أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1 - إنشاء القيمة:

تعني قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكّنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.¹

2 - السيولة واليسر المالي: يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها

بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى، يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً

3 - التوازن المالي: يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إذ

يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات

4 - المردودية: تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة المستوى

أدائها، فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها: "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها،

حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أو قدرة الوسائل على تحقيق

النتائج من استعمال الرأس المال الاقتصادي والمالي معاً، أي من خلال المردودية المالية والاقتصادية معاً.²

ثانياً: مصادر معلومات المؤسسة الاقتصادية:

وتتمثل في مصادر خارجية ومصادر داخلية:

المصادر الخارجية: تقوم المؤسسات الاقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة

الاقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة، فهي تستعمل هذه

المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والتمثل في معلومات

عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الاقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للاقتصاد أو

المعلومات القطاعية من خلال نشرها، لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية

والاقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما

يتم إعداده غالباً في معظم الدول النامية.

2 - المصادر الداخلية:

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 35.

² السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

أما المصدر الثاني للمعلومات في المصادر الداخلية والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات، وتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والمثلة في الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، الملاحق وتقارير للنشر.
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي.

تعتبر دراسة المؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من المعلومات المتوافرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة مالية محددة، ومقارنتها بنتائج التحليل السنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو بالمؤشرات المعيارية.
وتعرف النسب المالية على أنها: "علاقة بين رقمين ونتائج هذه المقارنة يتم استخدامه لتقييم موقف معين".

وتعرف كذلك أنها "تغيير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية"، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.¹
ولا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وفي ما يلي أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا:

أولا: مؤشرات السيولة

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية، عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير، وتهدف هذه النسب إلى:

تقييم قدرة المؤسسة المالية في الأجل القصير، وهي تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:¹

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 90

• نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:

• نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان المؤسسة، يمكنها من سداد التزاماتها القصيرة الأجل، ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة، فقد يكون ناتج عن التضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته، بالإضافة إلى ضخامة الأصول الثابتة، لكن ما يعوض هذا الانخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات.

1. نسبة السيولة السريعة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة - المخزون / ديون قصيرة الأجل

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة في تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل، إذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع.

1.3. نسبة السيولة الحالية (الفورية):

وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة الآتية:²

نسبة السيولة الحالية = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة

ملاحظة: إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الاستثمارات وفائض النقدية ثانيا: مؤشرات المديونية:

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:¹

¹: مليكة رغب، ميلود بوشنقىر "التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

²: عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، "التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005، ص 56 .

نقيس هذه النسبة نسبة الديون التي تساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل وتساوي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = (\text{المطلوبات المتداولة} + \text{المطلوبات طويلة الأجل}) / 100 \text{الأصول}$$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:²

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات، فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = (\text{الديون} * 100) / \text{لحقوق الملكية}$$

- معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.³

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الفوائد الضريبية} / \text{الفوائد المدفوعة.}$$

ثالثا: مؤشرات النشاط⁴

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على الأصول المختلفة، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دورانها)، حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى، وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط ما يلي:

معدل دوران مجموع الأصول:⁵

- يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها (أصول ثابتة ومتداولة في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية:

¹ مليكة زغيب ، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص كا عبد الناصر نور، منير شاكر محمد" التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص ص 56-63.

² عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 56.

³ خالد وهيب الراوي، يوسف سعاد" التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2000، ص 65.

⁴ محمد محمود يوسف،" البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص52.

⁵ محمد محمود يوسف،" البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 52-57.

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول الصافية
وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما:¹

- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة.
- معدل دوران مجموع الأصول المتداولة.

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة / معدل دوران مجموع
الأصول المتداولة = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة

معدل دوران المخزون: يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل إدارتها
للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي
يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون :

متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول المدة + رصيد آخر المدة)

2/ معدل دوران المخزون باليوم = معدل دوران المخزون / 360 يوم

3 - معدل دوران المدينين (العملاء): يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في
المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينين.

يعتبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم
التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الائتمان وتحصيله، أما فيما
يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بدمه الآخرين وتعطى
بالعلاقة التالية:

فترة التحصيل الحسابات المدينة بالأيام = 360 يوم / معدل دوران الحسابات المدينة حيث أن معدل
دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسة تختلف من
مؤسسة الأخرى.

معدل دوران الدائنين (الموردين): تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد
إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية:

• معدل دوران الموردين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين.

• فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة = 360 يوم / معدل دوران الحسابات الدائنة

¹: المرجع نفسه، ص 53.

رابعاً: مؤشرات المردودية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة، كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:"
مردودية استثمارات المساهمين:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:¹

مردودية استثمارات المساهمين = الربح الصافي بعد الضريبة / استثمارات المساهمين²
مردودية القيمة الصافية: وتحسب بالعلاقة التالية:

مردودية القيمة الصافية = صافي الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات
مردودية مجموع الأصول:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مردودية مجموع الأصول = الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول

- المردودية التجارية: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي / رقم الأعمال

- المردودية المالية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي / إجمالي الأصول الصافية³

- نسبة المردودية :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية: نسبة المردودية = هامش التمويل الذاتي / رأس المال المستثمر الحالي

- نسبة مردودية الأموال الخاصة: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

خامساً: مؤشرات التوازن تتمثل مؤشرات التوازن في:

• رأس المال العامل

¹ بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 90.

² المرجع نفسه، ص 91.

³ شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة ج 1"، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص 10.

• احتياجات رأس المال العامل.

• الخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة وبين الخصوم المتداولة (الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة ، ويتم حسابه كى يلي:

$$* \text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$* \text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.}$$

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي:

• رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي.

• رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي.

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

• رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

• رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

• رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة

- الأصول الثابتة¹:

عندما يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.

• عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.

• عندما يكون رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

2- احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

¹ المرجع نفسه، ص 211.

احتياجات رأس المال العامل = (رقم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات)

3 - الخزينة:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب كمايلي:

• الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية.

• الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي.

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظراً لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة واخلاص العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في المؤسسات إلى قياس مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لديها.¹

وستنطلق في هذا البحث إلى مفهوم تقييم الأداء وأهميته وخطوات وأهداف تقييم الأداء المثالي، وكذلك مصادر معلومات تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد الانحرافات والخصائص بالمؤسسة، وتحديد الحلول اللازمة لعلاجها.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي:

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى تعريف الأداء التالي ثم إلى تعريف تقييم الأداء المثالي.

أولاً: تعريف الأداء المالي:

- ويكمن في فعالية تهيئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة¹.

¹إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الادارة المالية"، داروائل للنشر، الأردن، 2006، ص 60

- يتمثل في قدرة المؤسسة متى بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة
- ومن التعريفين نستنتج أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها بزيادة الإيرادات من أجل الوفاء والتزاماتها، وبذلك تكون المؤسسة حققت أهدافها المالية.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي:

- تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعة والعمل على تحسينه
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم البيانات المالية².

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة العوامل المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم وإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية الميم الأداء المالي.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية لتقويم الأداء المالي من خلال السبب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات المتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

¹ تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محند أولحاج البويرة ، 2011 ، ص 17
² السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي ، لمنظمات الأعمال ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية . 2000. ص 247

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الإطلاق، فيشترط المعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... الخ.

التقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو مصادر خارجية وتضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تضم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1. المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها بالوقوف على حقيقتها.¹

2. المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات عموما نتحصل عليه بالمؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ، لكن هذا النوع من المعلومات يظل حاليا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وفي تعد عملية صعبة جدا

الفرع الثاني: المصادر الداخلية:

أ.الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

¹ليندة غرية ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط و الريحية . مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014-2015 ، ص 05

2. جدول حسابات النتائج: ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه (بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ودون التمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

3. جدول تدفقات الخزينة: يعدو جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتحدد على صوتها القرارات العامة والاستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4. الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراماً لمبدأ الصورة الوافية.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزيونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في مايلي:¹

1. الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
2. اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
4. تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد التقييم على تقييم المؤسسة.

خلاصة الفصل :

¹ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة 1 ، دار الخامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 51-52

لقد لجأت المؤسسة الاقتصادية إلى استخدام الأداء المالي كونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي، لقد أصبح الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة سونطراك

سونطراك

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري على نظرة عامة على التحليل المالي وكذا الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية للشركة ، وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها.

وباعتبار التحليل المالي ذو أهمية على مستوى المؤسسة لما له من انعكاسات على الوضعية المالية لها، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمؤسسة، و تحليل الوضع المالي لها من خلال الميزانية المالية، وتحليلها، وهذا من خلال السنوات الثلاثة متتالية على الترتيب.

وانطلاقا من ذلك قسمنا هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة المدروسة.

المبحث الثاني: مركب z/GL3

المبحث الثالث: دراسة التحليل المالي للمركب z/GL3

سونطراك

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة المدروسة

نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمؤسسة سونطراك وهيكلها التنظيمي، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سونطراك

سونطراك اختصار الشركة العامة للأبحاث وإنتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات، وهي شركة عمومية جزائرية شكلت استغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج استكشاف واستخراج والنقل والتكرير. وقد نوعت في أنشطتها البتر وكيمياويات و تحلية مياه البحر. وتحتل سونطراك المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي أفضل 100 شركة نفطية للعام 2004 حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية¹.

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك.

وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

في مسعى لإثبات وجودها، أطلقت الشركة الناشئة في عام 1964 مشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، وربط بين منقطين أرزو (غرب) و "هاورد الحمر" وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، فتأسست الشركة الجزائرية للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو ملياري متر مكعب في السنة.

سونطراك



وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة تـمـ مثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات. وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سونا طراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد إن كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري.

و في 1971 تم إعلان الرسمي عن تأميم الغاز الطبيعي الجزائري من طرف الدولة، وهذا ما يسمح للشركة الجزائرية سونا طراك بشق طريقها بين الشركات العالمية الكبيرة ، إذ ركزت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات مهاما في نشاطات البحث والإنتاج، نقل ، معالجة ، تجميع الغاز الطبيعي ، تفرغ غاز ، كذلك تموين السوق الوطنية وتسويق المحروقات السائلة والغازية في الأسواق العالمية، حيث تم خلق

حوالي 17 مؤسسة فرعية في الأنشطة التالية:

التنقيب والإنتاج Amont

النقل عن طريق القنوات Transport

التحويل البتروكيماوي Aval

التسويق Commercial

سونطراك



تعتبر AVAL نشاط لتحويل المحروقات البتروكيماوية وتنقسم إلى فرعين:

- الغاز الطبيعي مميّع GNL

- الغاز بترولي مميّع GPL

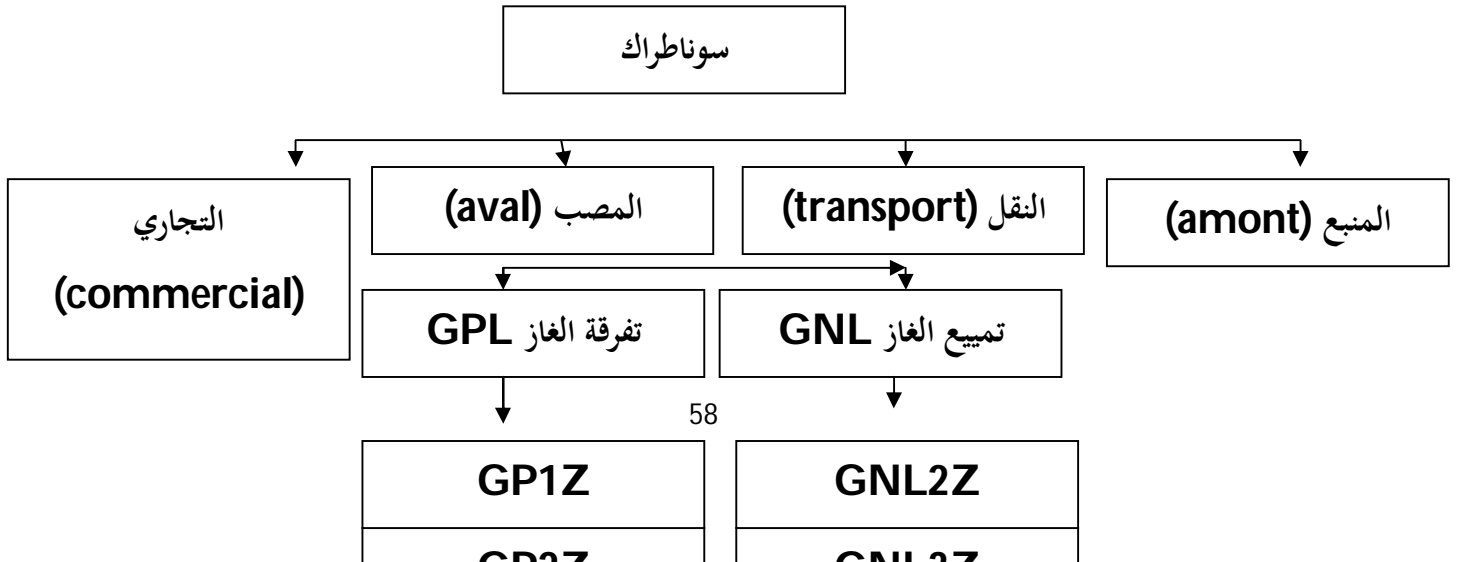
تسير سونطراك من طرف مدير عام و04 مدراء مساعدين.

قسم التمييع وتحويل الغاز LTG يحتوي على قسمين:

- التمييع LQF

- الدراسات والتنمية

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونطراك



الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونطراك

قسم التمييع LQF يسير 06 مركبات هي:

GP1Z و GP2Z وحدتان مختصتان في تفرقة الغاز البترولي GPL إلى بروبان وبوتان،
GNL1Z، GNL2Z، GNL3Z، GNL1K مختصون في تمييع الغاز الطبيعي¹.GNL

المبحث الثاني: مركب z/GL3

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف مركب z/GL3 والهيكل التنظيمي الخاص به ومعرفة قسم الإدارة المالية، وهذا من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مركب z/GL3

مركب GL3Z هو آخر مركب تمييع تم بناؤه، حيث تم توفير الهندسة من قبل الشركة الهندسية الإيطالية اليابانية "CHIYODA-SAIPEM" مشروع مشترك، والتي كانت مسؤولة عن دراسات البناء وبدء تشغيل مختلف المرافق.

يقع الموقع على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط في بطيوة ، شرق أرزيو ، في منطقة الميناء الصناعي لمرسى الجديد. تبلغ مساحتها 6.54 هكتار. من الشرق يوجد مركب GP1Z و من الغرب وحدة تحلية كهرباء kahrama ومركب. GL2Z.

يتضمن مركب الغاز الطبيعي المميع الجديد:

- معالجة الغاز الداخل.
- التقسيم.

¹ مذكرة نهاية التكوين لنيل شهادة تقني سامي.

سونطراك

■ تمميع الميثان

بالإضافة إلى جميع البنية التحتية اللازمة: المرافق ، التخزين ، رصيف لتحميل السفن ، الخ ...

تسمح هذه الوحدة بالإنتاج:

■ 4.7 مليون طن / سنة من الغاز الطبيعي المميع المصدرة إلى الأسواق الدولية.

■ الإيثان للاستهلاك الداخلي (إعادة دمجه في مادة التبريد المختلطة والحقن في غاز الوقود) والتصدير.

■ البروبان والبيوتان للتصدير.

■ بنزين للتصدير.

يتم تخزين الغاز الطبيعي المميع في صهاريج احتجاز إجمالية تبلغ سعة كل منهما 160.000 متر

مكعب. يتم تخزين منتجات غاز البترول المسال في صهاريج تخزين منفصلة بسعة 56000 متر مكعب للبروبان و 12000 متر مكعب للبيوتان.

سيتم تثبيت البنزين المنتج وتخزينه في كرة بسعة 1800 متر مكعب.

الخصائص الرئيسية لمجمع GL3Z :

- شركة الإنشاءات: مشروع مشترك AIPEMCHIYODA .

- تاريخ الإنشاء: أكتوبر 2009 .

- بدء إنتاج الغاز الطبيعي المسال: 2014 .

- القبول المؤقت: 9 مايو 2015 .

- منشأ: GN عدة آبار في الجنوب الأوسط والجنوب الشرقي.

- عدد القطارات: 01 قطار.

- الطاقة الإنتاجية: 7.4 مليون طن / سنة.

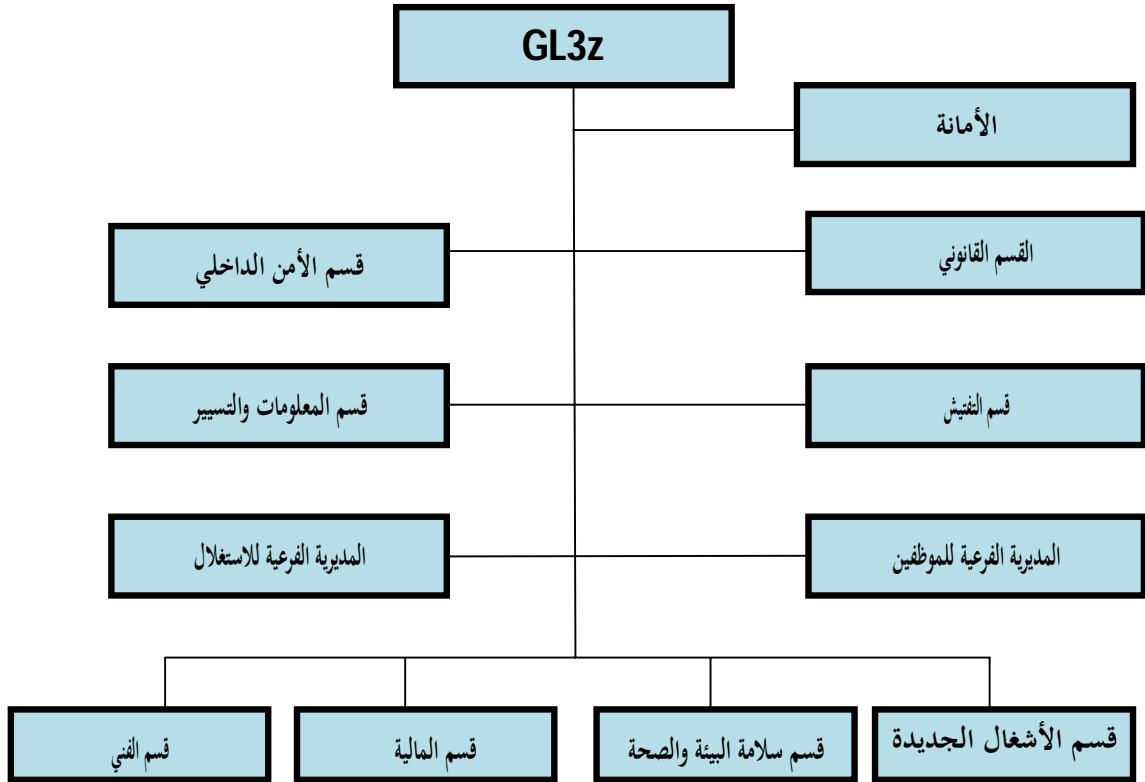
- سعة تخزين الغاز الطبيعي المسال (م 3) 000.320 م 3 - 02 صهريج.

- تخزين غاز البترول المسال (البروبان ، البيوتان): 02 صهريج (أحدهما للبروبان والآخر للبيوتان) ؛

- تخزين البنزين: كرة واحدة وشحنها إلى GL2Z مرة واحدة ممتلئة ؛

سونطراك

- وقت التحميل لناقل LNG ساعة 000.120 متر مكعب: يستغرق التحميل 5.10 ساعات بسعة 3 إنتاجية تبلغ 12000 متر مكعب مع ستة أذرع تحميل ¹z4/GL3.
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركب GL3/Z:²



الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لمركب GL3/Z

المطلب الثالث: قسم الإدارة المالية

ويتكون من :

- الدراسات والمعلومات والتسيير:
 - تطوير وتنفيذ ميزانية المركب وهي لمدة 5 سنوات.
 - وضع الخطة السنوية والخطة متوسطة المدى.
- تتكون الميزانية من جزأين:
 - العملية: تتعلق بجميع التوقعات التشغيلية.

¹ Rapport d'induction /CERRA CHERAKA GHIZLANE cadre comptable/ département finance et juridique service comptabilité général

² Sonatrach /organigramme complexe GL3/z département finance et juridique service comptabilité générale.

سونطراك

- بالاستثمار : الاستثمار في المعدات، وموثوقية وأمن التركيبات الفنية لنظام
- IMFS تتعلق بالاستثمارات الحالية ؛ الاستثمارات التنموية: تتعلق بالتجديدات والقطار الضخم المستقبلي.
- المحاسبة العامة :
- يتكون من 4 أقسام:
- الموردين.
- المخزون والأصول الثابتة.
- المركزية.
- الجباية ينص القانون على وجوب مسك الحسابات والدفاتر القانونية ، كما يضمن الجرد المادي.
- الخزينة :مسئولة عن إدارة وتوافر السوائل اللازمة.
- تتكون من 4 أقسام:
- قسم مراقبة التدفقات المستقبلية SFF يعد برمجة جميع الإيصالات والمدفوعات كل 15 يوما.
- إدارة وسائل الدفع GMR : تنفيذ التزامات الشركة من حيث النقد.
- إعداد التقارير ومراقبة تنفيذ برامج الخزينة PCR .

المبحث الثالث: دراسة التحليل المالي للمركب z/GL3

المطلب الأول: الميزانية المالية المفصلة والمختصرة للسنوات 2022-2021-2020

نتطرق للميزانية المالية المفصلة لسنوات (2022-2021-2020) في الجدول التالي:

رقم الحساب	الأصول	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022
20	الأصول الثابتة	123490887247,72	97539355396,36	71859174058,26
	التبثبات المعنوية	36000,11	1450500,16	2171919,34

سونطراك

33295215550,71	96289372987,72	122389359056,68	التثبيات العينية	21
701771299,33	-	778719786,44	التثبيات الجاري إنجازها	23
37474647020,42	61075329832,68	85286165623,45	المعدات والمجمعات / الإنتاج	24
154273389,68	154005698,92	149904178,37	التثبيات المالية الأخرى	27
231094878,78	183857290,93	172868226,12	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
15148160170,72	12769818020,40	13470703510,08	الأصول المتداولة	
14542315928,06	12178535289,12	12510025412,25	قيم الاستغلال	
14542315928,06	12178535289,12	12510025412,25	التموينيات الأخرى	32
-	-	-	المخزونات في الخارج	37
427108561,52	530281425,31	937513876,30	قيم غير جاهزة المحققة	
380434430,02	477043707,98	632509961,80	التسبيقات والمدفوعات على الحساب	409
-	40000,00	80000,00	المستخدمون والحسابات الملحقة	42
1380644,75	2612328,22	8633022,19	مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46
45293486,75	45318853,47	273716204,90	الأعباء أو المنتجات المعايمة مسبقا و المؤونات	48
178735681,14	61001305,97	20904194,60	قيم جاهزة	
9435831,52	18518572,19	20904194,60	البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها	51
-	-	-	الصندوق	53
169299849,62	42482733,78	-	وكالة التسبيقات والاعتمادات	54

84003223 367,69	107549729384,22	134858597926,48	الموارد الثابتة	
83992990 602,15	107098682458,13	134492158847,16	الأموال الخاصة	
-	-	-	الترحيل الجديد	11
-	-	-	نتيجة السنة المالية	12
83992990 602,15	107098682458,13	-	حسابات الارتباط	18

سونطراك

-	-	134492158847,16	المؤنات والأعباء	15
10232765,54	451046926,09	366439079,32	ديون طويل ومتوسطة الأجل	
2470847394,60	2759444032,54	2102992831,32	ديون قصيرة الأجل	
1838520078,48	1259782218,75	1667000156,86	الموردون والحسابات الملحقه	40
362619962,61	218969416,48	285019272,41	المستخدمون والحسابات الملحقه	42
108737581,90	90659033,91	108774641,21	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه	43
160969771,61	1189418341,47	41693960,84	الدولة و الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقه	44
87007334 228,98	110309173416,76	136961590757,80	مجموع الخصوم	

الجدول رقم (1-3): يوضح الميزانية المالية المفصلة (2022-2021-2020):

الميزانية المالية المختصر:¹

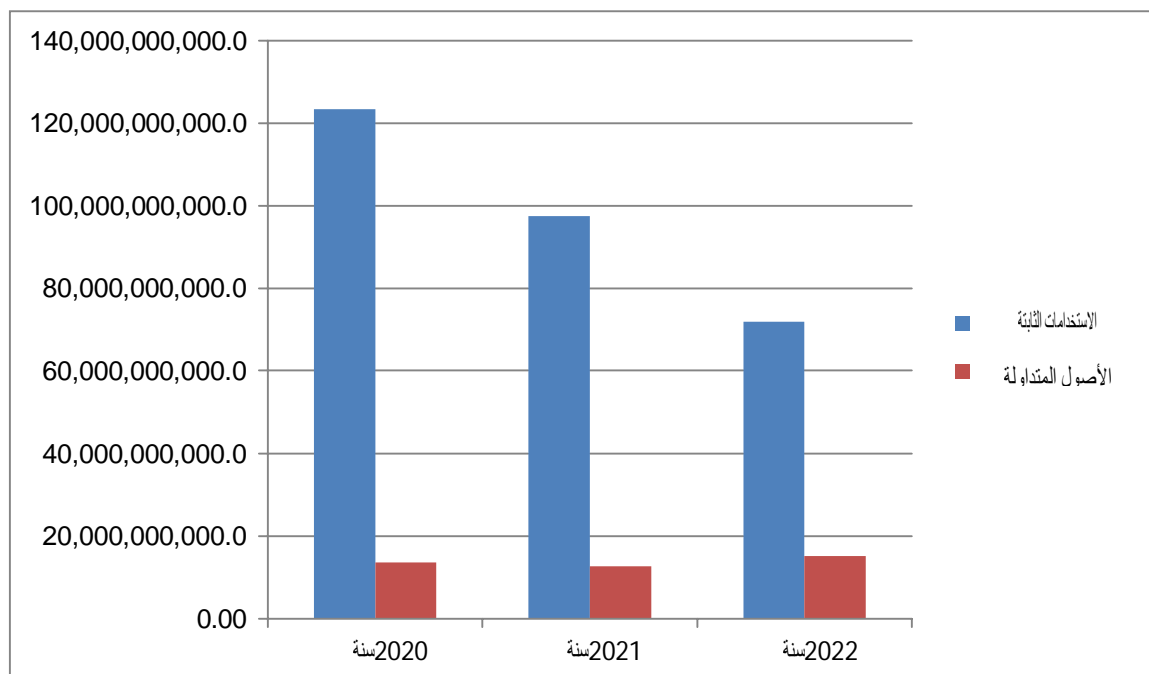
سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	الأصول
71859174 058,26	97539355 396,36	123490887247,72	الاستخدامات الثابتة
15148160 170,72	12769818 020,40	13470703 510,08	الأصول المتداولة
14542315 928,06	12178535 289,12	12510025 412,25	قيم الاستغلال
427108561,52	530281425,31	937513876,30	قيم غير جاهزة
178735681,14	61001305,97	20904194,60	قيم جاهزة
87007334228,98	110309173416,76	136961590757,80	مجموع الأصول
سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	الخصوم
84003223 367,69	107549729384,22	134858597926,48	الموارد الثابتة

¹ من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

سونطراك

83992990 602,15	107098682458,13	134492158847,16	الأموال الخاصة
10232765,54	451046926,09	366439079,32	ديون طويل و متوسطة الأجل
2470847394,6	2759444032,54	2102992831,32	ديون قصيرة الأجل
87007334228,98	110309173416,76	136961590757,80	مجموع الخصوم

الجدول رقم (2-3): يبين الميزانية المالية المختصر.

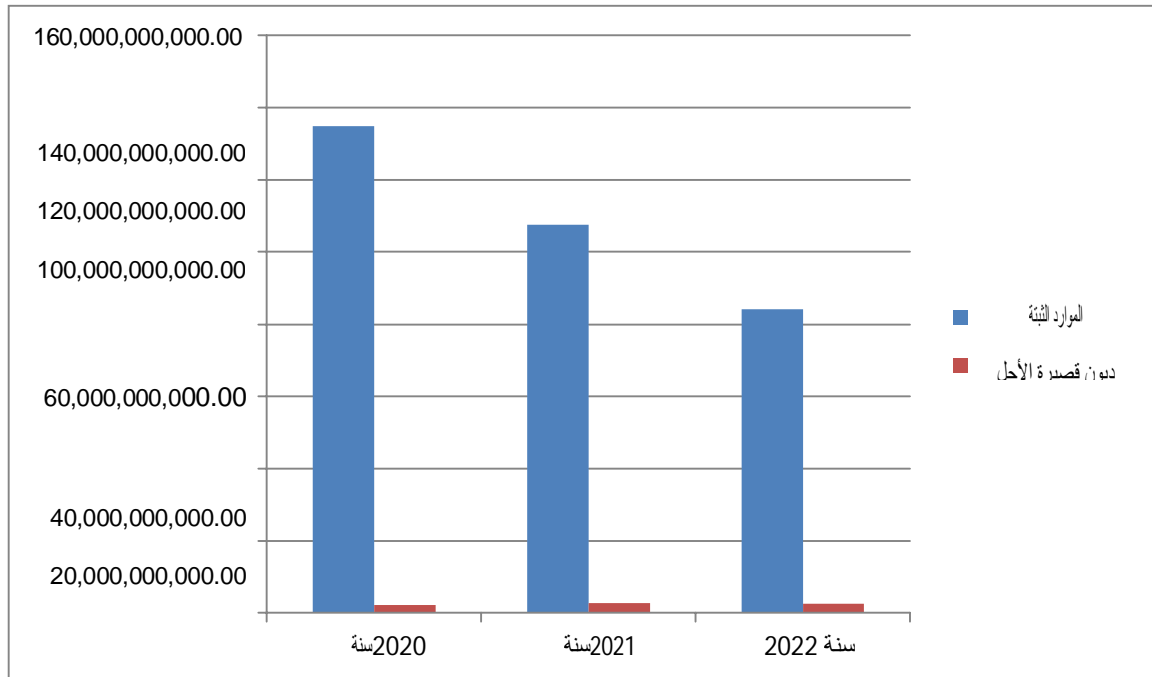
الميزانية المالية الأصول:¹

الشكل رقم (3-3): أعمدة بيانية توضح نسب الميزانية المالية الأصول.

الميزانية المالية للخصوم:

¹ من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة و EXCEL6

سونطراك



الشكل رقم (4-3): أعمدة بيانية توضح نسب الميزانية المالية للخصوم

التحليل الميزانية المالية المختصرة:

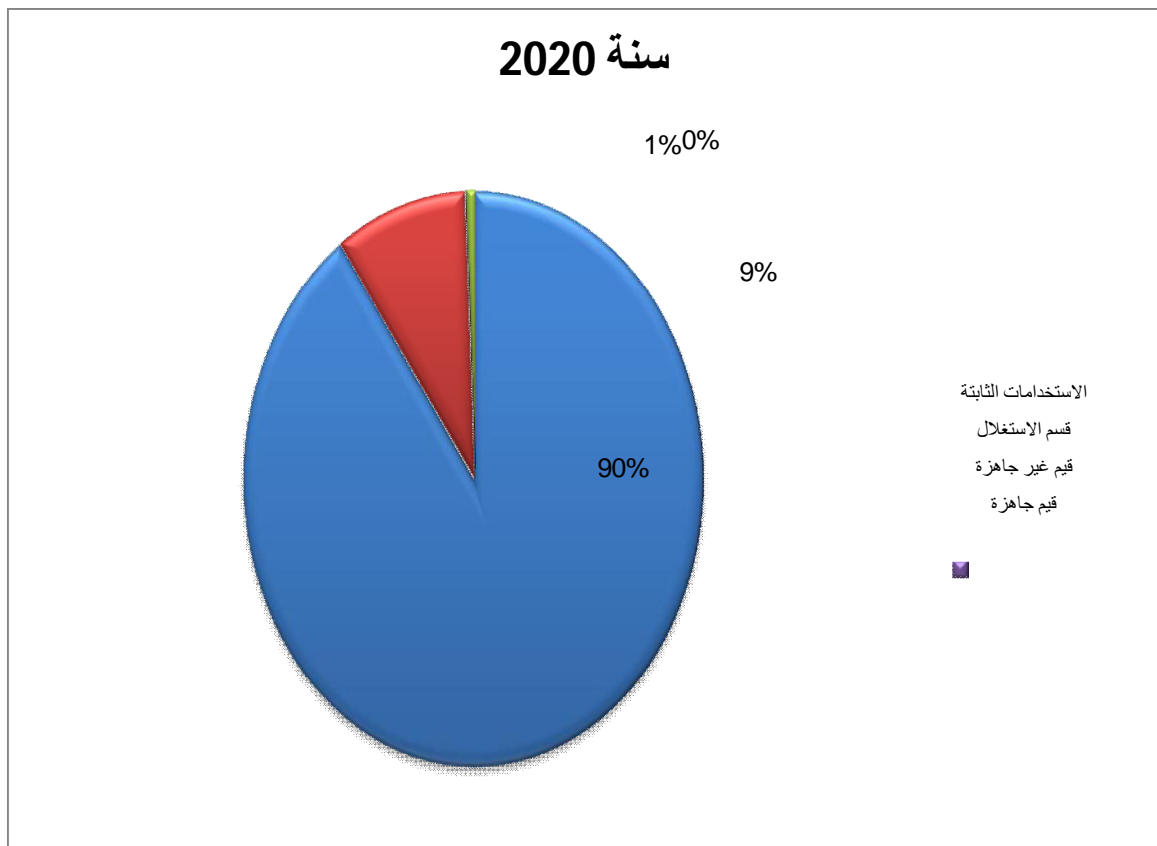
الأصول من خلال دراستي للميزانيات الثالث المختصرة 2020- 2021- 2022:

- الاستخدامات الثابتة: تمثل أعلى نسبة بالنسبة للأصول حيث ارتفعت سنة 2020 نظرا لارتفاع قيمة التثبيتات العينية.
- الأصول المتداولة: أول ما يمكن ما لاحظته هو إن الأصول المتداولة من سنة 2020 إلى سنة 2021 في انخفاض ومن سنة 2021 إلى سنة 2022 في ارتفاع - قيم الاستغلال: نلاحظ أن التموينات الأخرى القابلة للاستهلاك في حالة تذبذب حيث انخفضت من سنة 2020 إلى 2021 ثم نلاحظ ارتفاعها خلال سنة 2021 إلى 2022 وهذا ما يسرع إلى دوران المخزون.
- قيم غير جاهزة: شهدت انخفاضا خلال السنوات الثلاثة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التسبيقات والمستخدمون والحسابات الملحقه وانخفاض مختلف الدائنين .
- القيم الجاهزة: ألاحظ أن نسبتها ارتفعت بطريقة ملحوظة خلال الثالث سنوات وهذا يدل على استرجاع المركب لحقوقه.
- الخصوم: من خلال دراستي للميزانيات الثالث المختصرة 2020- 2021- 2022 .

سونطراك

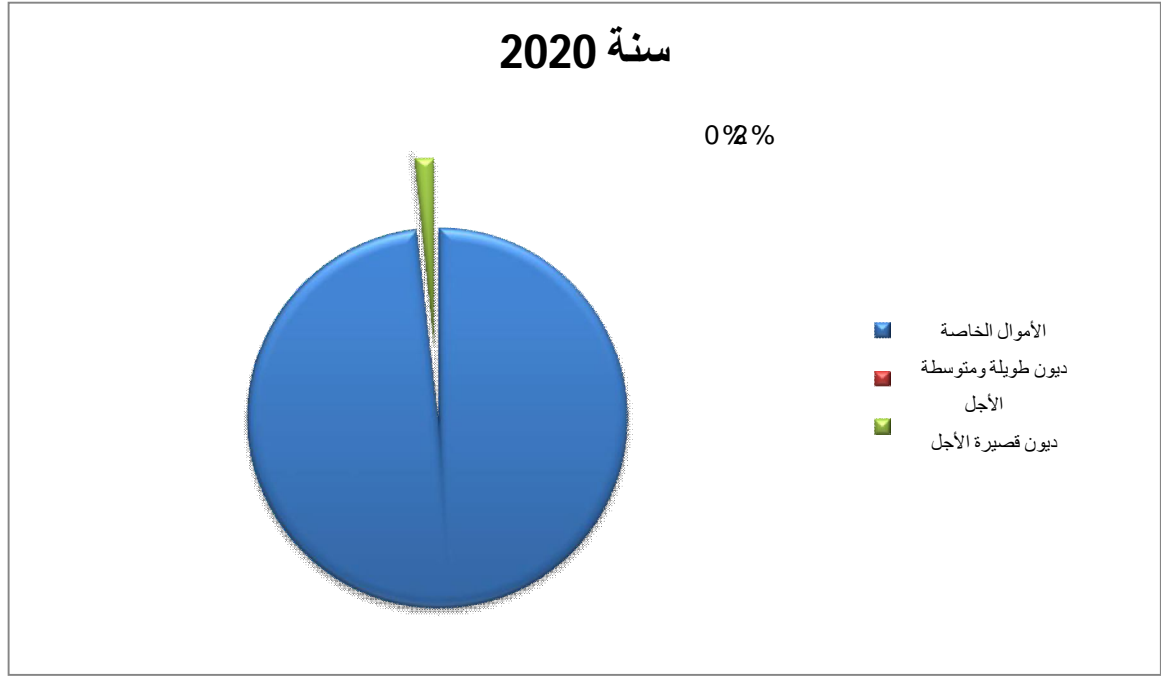
- الموارد الثابتة: تمثل أعلى نسبة بالنسبة للاستخدامات حيث ارتفعت سنة 2020 نظرا لارتفاع قيمة الأموال الخاصة.
- الأموال الخاصة: ألاحظ أن نسبتها في انخفاض مستمر خلال السنوات الثالث وهذا ما يدل بأن المركب حسن نتائج نشاطه ما بين الوحدات - ديون طويل ومتوسطة الأجل: كل ما ألاحظه هو تذبذب الديون الطويلة خلال السنوات الثالث وهذا يدل أن المركب يستخدم هذا النوع من الديون • ديون قصيرة الأجل: ألاحظ أن نسبتها في ارتفاع من سنة 2020 إلى 2021 وهذا ما يدل على ارتفاع الموردون والحسابات الملحقه.

جانب الأصول لسنة 2020



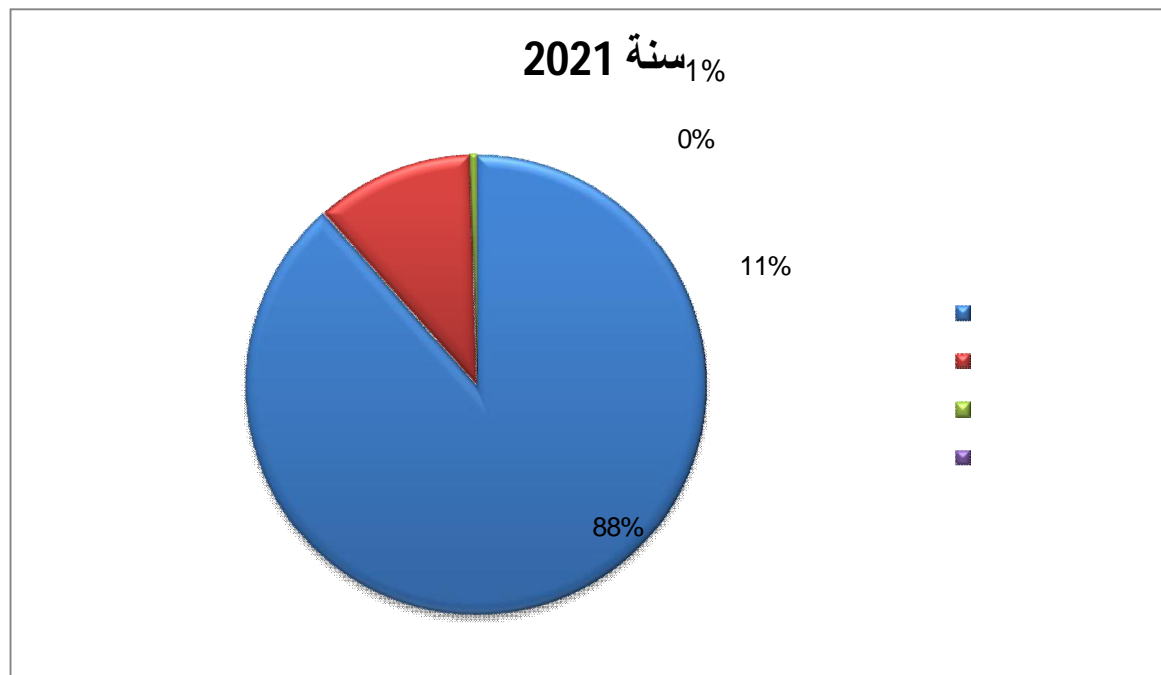
الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2020:

جانب الخصوم لسنة 2020:



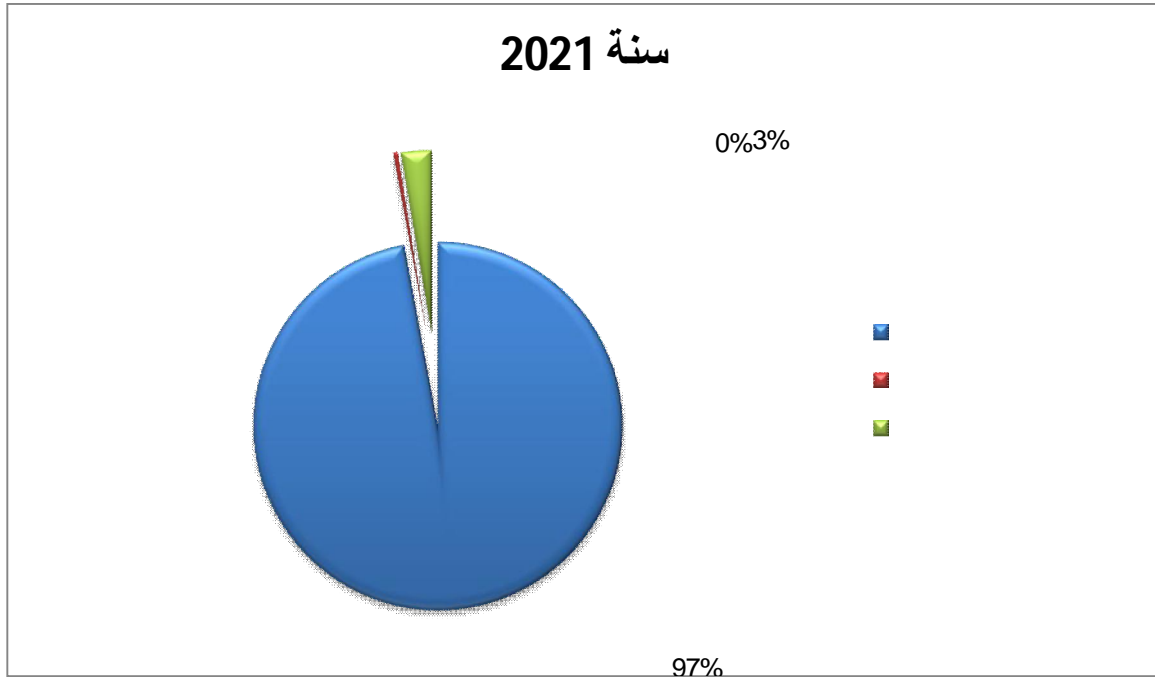
الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2020.

جانب الأصول لسنة 2021



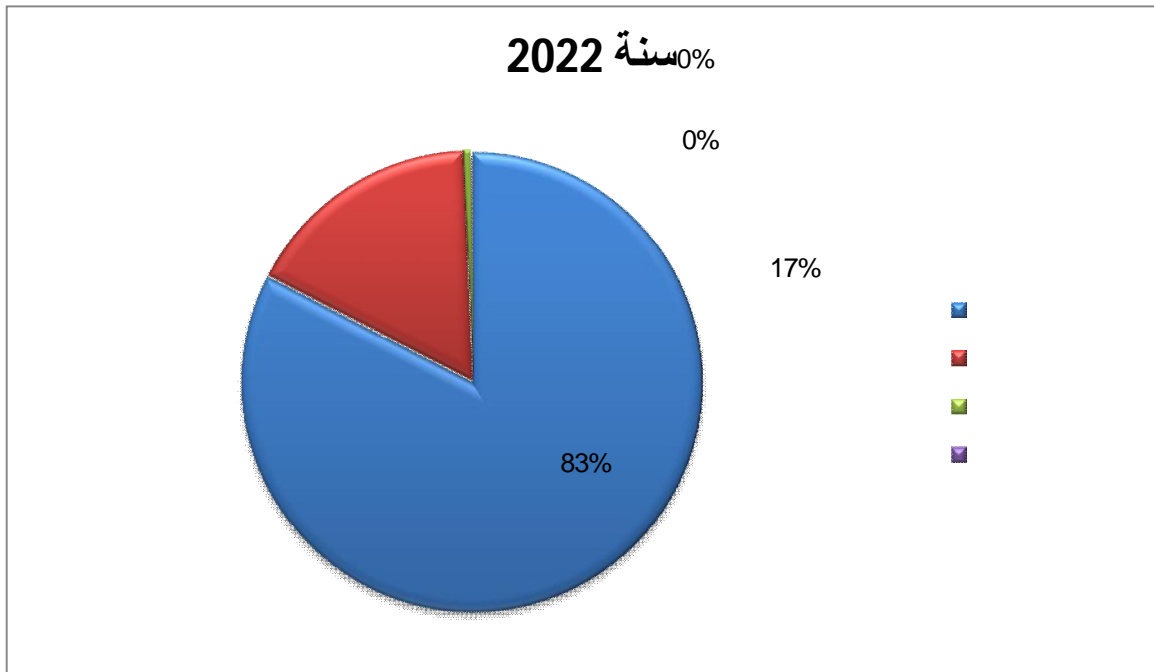
الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2021:

جانب الخصوم لسنة 2021:



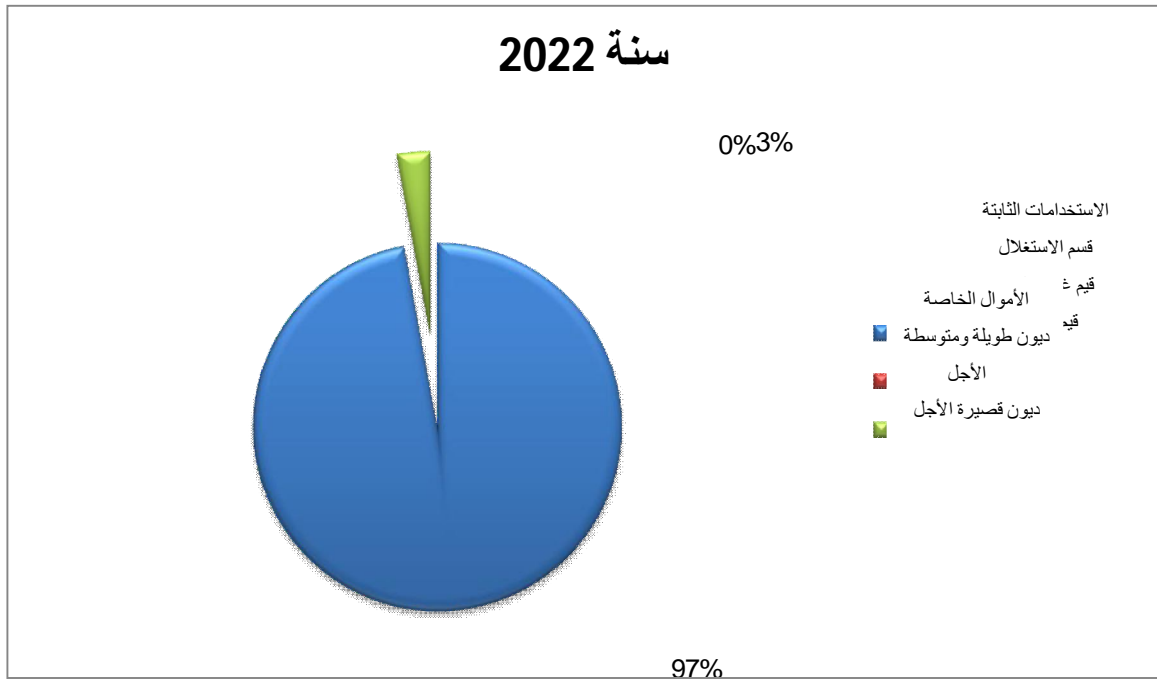
الشكل رقم (8-3): التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2021:

جانب الأصول لسنة 2022:



الشكل رقم (9-3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة 2022

جانب الخصوم لسنة 2022:



الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني يبين جانب الخصوم لسنة 2022.

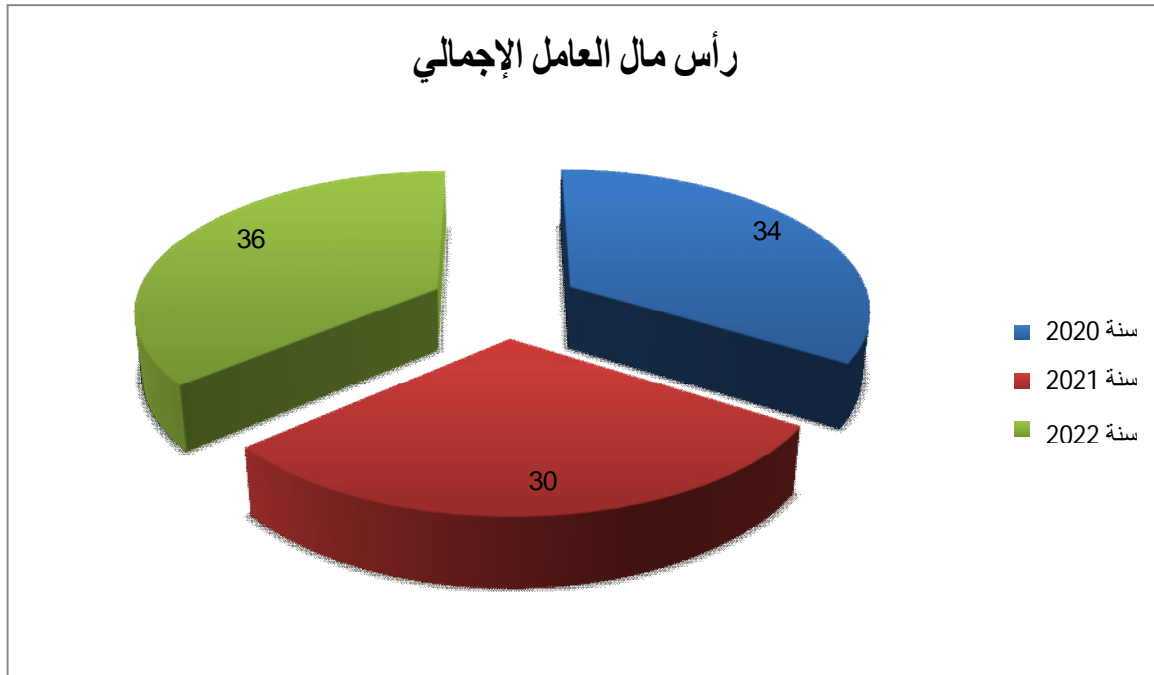
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات.

رأس المال العامل الإجمالي

البيان	طريقة الحساب	2020	2021	2022
رأس المال العامل الإجمالي	الموارد الدائمة - الاستخدامات ثابتة	11367710678,76	10010373987,86	12144049309,43
رأس المال العامل الإجمالي	أصول مداولة- ديون طويلة الأجل	11367710678,76	10010373987,86	12144049309,43

الجدول رقم (3-3): يبين رأس المال العامل الإجمالي.

سونطراك



الشكل رقم (3-11): التمثيل البياني لرأس المال العامل الإجمالي للسنوات الثالث (2022-2021-2020) التحليل:

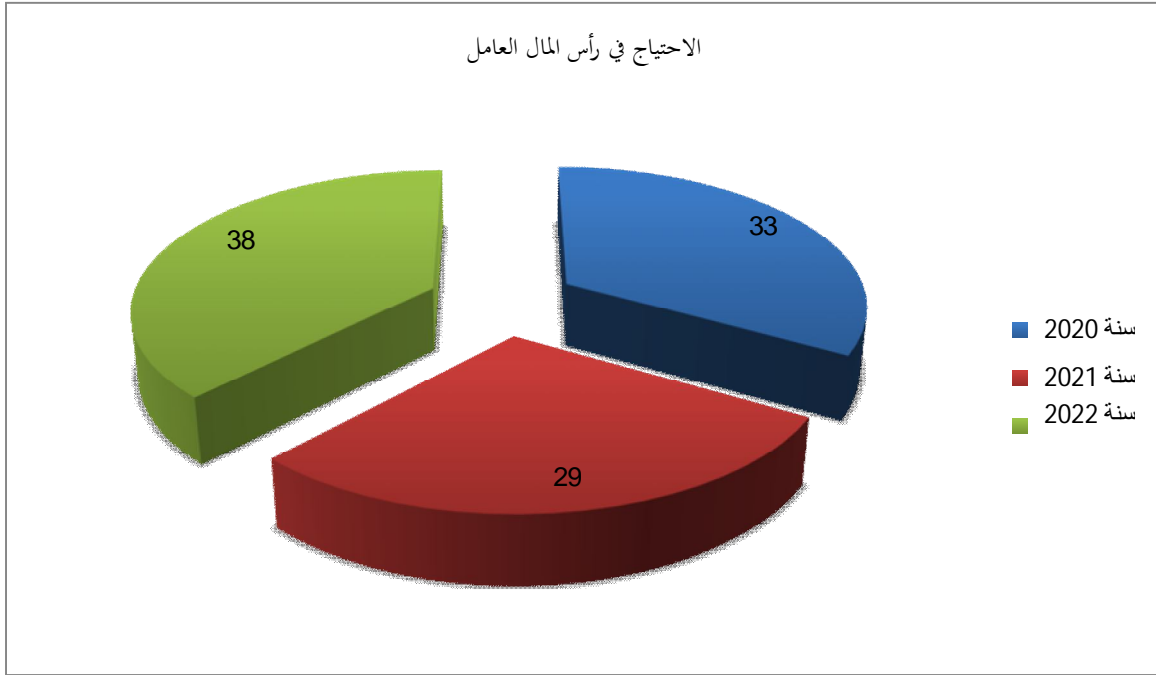
رأس مال عامل إجمالي موجب ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة و قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل، وبالتالي المحلل المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي.

الاحتياج في رأس المال العامل:

2022	2021	2020	طريقة الحساب	البيان
12488344329,44	9498325755,80	10978107377,91	قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة - (ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل)	الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (3-4): يبين الاحتياج في رأس المال العامل.

سونطراك



الشكل رقم (3-12): التمثيل البياني للاحتياج رأس المال العامل الإجمالي للسنوات الثالث (2020-2021-2022):

التحليل:

نلاحظ أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات، وهذا راجع إلى الزيادة في كل من احتياجات التمويل وموارد التمويل هذا ما يفسر حاجة المركب إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وذلك لمواجهة هذه الاحتياجات.

الخزينة:

البيان	طريقة الحساب	2020	2021	2022
الخزينة الصافية	رأس المال العامل- الاحتياج في رأس المال العامل	389603300,85	512048232,06	-344 295 020,01

الجدول رقم (3-5): يوضح طريقة الحساب للخزينة:

سونطراك



الشكل رقم (3-13): التمثيل البياني للخزينة للسنوات الثالث (2020-2021-2022):

التحليل:

ألاحظ خلال السنة 2020 و 2021 أن الخزينة موجبة وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة، أما في سنة 2022 فالخزينة سالبة نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.

سونطراك

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لحالة الوضعية المالية لشركة سونطراك وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية لسنوات 2020-2021-2022 والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي ، وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

لقد حققت المؤسسة توازنات مالية خلال السنوات الأولى (2020-2022)، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات. المؤسسة تسير في مسار جيد وهذا من خلال النتائج المحققة.

الخاتمة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن فعالية أداء المؤسسة يتوقف على مدى التحكم في مختلف وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية فهي المسؤولة عن تشخيص الوضع المالي بها، من خلال تحليل القوائم المالية التي بدورها تساعد على تقييم أداء المؤسسة والذي يعتبر أمراً ضرورياً من أجل مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة لبلوغ الأهداف المحددة، فهو يسمح بإعطاء صورة حقيقية للمؤسسة ويعتبر أداة من أدوات الرقابة التي تعتمد عليه المؤسسات في دراسة تحليل مركزها المالي وربحية أموالها، وكذا الكشف عن موطن الضعف والقوة وهو ما يسمح لها بفهم أفضل للأداء المالي العام.

وعليه يمكن القول أن تحليل القوائم المالية يعد أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يعتبر أداة قوية لفهم الوضع المالي للشركة وتحديد مدى قوة أو ضعف أدائها المالي، يمكننا من خلاله تحديد النماذج العائدية والمخاطر المالية والاستدامة المالية للشركة.

وانطلاقاً مما سبق وبناء على تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية قيد الدراسة "سوناطراك" واستناداً إلى الوثائق والمعلومات المقدمة قمنا بإعداد الميزانية المالية لسنوات 2020، 2021، 2022 والتي على أساسها تم تطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي حيث تمكنا من فهم الأرقام المالية مما سمح لنا بتقييم أدائها المالي بشكل شامل وقد توصلنا إلى:

- أن الخزينة موجبة وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة، أما في سنة 2022 فالخزينة سالبة نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.
- رأس مال عامل إجمالي موجب أي أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل.
- قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات، وهذا راجع إلى الزيادة في كل من احتياجات التمويل وموارد التمويل هذا ما يفسر حاجة المركب إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وذلك لمواجهة هذه الاحتياجات.
- وعليه ومما سبق يمكننا القول بأن:

- القوائم المالية تسمح بتقديم صورة حقيقية وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- التحليل المالي للقوائم المالية هو دراسة تفصيلية لمخرجات النظام المحاسبي المالي باستخدام مختلف النسب والمؤشرات المالية خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على معلومات تفيد مستخدميها، فهو يسمح بتشخيص حالة المؤسسة من خلال تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية، أي دراسة تفصيلية للقوائم المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

- تساعد القوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة باعتبارها قاعدة معلوماتية تبين نقاط قوة وضعف المؤسسة.

- تقييم الأداء المالي هو وسيلة لتزويد إدارة المؤسسة بالتغذية العكسية، التي تستعين بها في صياغة استراتيجياتها وتحقيق مستوى الأداء المطلوب.
- ضرورة تقييم الأداء المالي للمؤسسة فهو يساعد على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- التحليل المالي يساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية كونه يوفر قاعدة بيانات متكاملة تدعم صنع القرار في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات فعالة.
- يعمل التحليل المالي على تحسين الشفافية والمصداقية فهو يعزز ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في المؤسسة.
- يمكن التحليل المالي للمؤسسة من التكيف بشكل أفضل مع التغيرات في البيئة الإقتصادية فهو ضرورة لضمان استدامة ونمو المؤسسة.
- ومن بين الاقتراحات والتوصيات التي خلصنا إليها نذكر ما يلي:
- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي السليم لمخرجات النظام المحاسبي المالي بصفة مستمرة من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي والممارسة التطبيقية للتحليل في القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي المعتمد في المؤسسات الوطنية.
- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية خصوصاً في النظام المحاسبي المالي من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
2. أحمد صقر عاشور، ادارة القوى العاملة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ص 179.
3. أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان.
4. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
5. إلياس بن سامي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي " الادارة المالية " ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2006.
6. أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
7. جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
8. حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986.
9. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن.
10. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع ، الأردن، 1976.
12. خالد وهيب الراوي، يوسف سعاد" التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2000.
13. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
14. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
15. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
16. دريد كامل آل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007.
17. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي ، لمنظمات الأعمال ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية . 2000.
18. شعيب شنوف، " محاسبة المؤسسة ج 1"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو، الجزائر، 2008.
19. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006.
20. عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
21. عبد الباري ابراهيم الدرة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، 2010.
22. عبد الباري إبراهيم درة ، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر 2003.

23. عبد الحلیم كراجه و آخرون (2006) الإدارة و التحليل المالي - أسس مفاهيم تطبيقات ، (الطبعة الثانية)، دارالصفاء للنشر و التوزيع، عمان.
24. عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، (مدخل صناعة القرار)، داروائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.
25. عبد الناصر نور و آخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، داروائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.
26. عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، " التحليل المالي "، داروائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005.
27. عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، داراليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2008.
28. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي - اتجاهات معاصرة ، داراليازوري للنشر، الأردن، 2008.
29. قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيي، "تحليل و مناقشة القوائم المالية"، الدار النموذجية للطباعة و النشر، بيروت، 2011.
30. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة- وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
31. محمد عبد السلام أحمد و إبراهيم السيد (2017): إدارة الموارد المالية، و الطليعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
32. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
33. محمد محمود يوسف، " البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.
34. محمد محمود يوسف، " البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.
35. محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني " الأساليب و استخدامات العمليات"، داروائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
36. محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني " الأساليب و استخدامات العمليات "، داروائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
37. مليكة رغيب، ميلود بوشنقير " التسيير المالي و المحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

38. مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص كا عبد الناصر نور، منير شاكر محمد" التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
39. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، 2000.
40. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
41. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
42. ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار محمدية العامة، 1999.
43. ناصر داداي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1999.
44. هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009.
45. وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي، إثراء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

الرسائل الجامعية:

1. بعي سعاد، تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تجارية، جامعة المسيلة.
2. بن خروف جليلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
3. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محند أولحاج البويرة ، 2011.
4. جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
5. حفصي رشيد (2011)، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة، رسالة نيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الموقع الإلكتروني: <https://bu.univ-ouargla.dz> تاريخ الإطلاع: 2020-04-17.
6. صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة المقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة .
7. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.

8. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.
9. عواج هدي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2015.
10. ليندة غرية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
11. هلا بسام عبد الله الغصين، إستخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثّر الشركات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

المقالات

1. أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة، جامعة بني سويف، مصر، 2010.
2. إمام يحيى، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، مقال منشور، عدد 05، جامعة باتنة، 2007.
3. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السادي، جامعة بسكرة، 2009.
4. خالد عبد الله إبراهيم، طه علي نايل، أهمية تقييم الأداء بإستعمال التحليل المالي، جامعة الأنبار، العراق، 1996.
5. ربيع بوصبيح العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2013.
6. عبد المالك مزهودة (2010)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. قريشي محمد الصغير، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة.
8. مجلة الباحث، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010.
9. مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الاول، جامعة باتنة، 2007.

النصوص القانونية:

1. القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.
2. قرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، محدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
3. قرار المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
4. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون رقم 07/11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
5. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون رقم 07/11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 ، 2008 .

مراجع باللغة الأجنبية:

1. JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997.
2. Rapport d'induction /CERRA CHERAKA GHIZLANE cadre comptable/ département finance et juridique service comptabilité général
3. Sonatrach /organigramme complexe GL3/z département finance et juridique service comptabilité générale.

ملخص:

تعتبر الجزائر من الدول التي قامت بهدف تحقيق التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، ومن أجل اكتساب القوائم المالية المصدقية والشفافية يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة وتحليل هذه القوائم باستخدام المؤشرات والنسب المالية بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، هذه المعلومات تتزايد أهميتها في عالمنا المعاصر خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات متعددة الجنسيات. تهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على القوائم المالية التي يستعملها المحلل المالي، وكذا الأدوات التي يستخدمها في تحليل هذه القوائم من أجل تقييم أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية - التحليل المالي - تقييم الأداء المالي

Résumé:

L'Algérie est l'un des pays qui a fait l'objectif d'atteindre la compatibilité avec l'environnement comptable international. afin de gagner en crédibilité et en transparence, l'objet de l'analyse financière des états financiers est d'examiner et d'analyser ces listes à l'aide d'indicateurs et de ratios financiers afin d'obtenir des informations non directement disponibles dans les états financiers, Cette information devient de plus en plus importante dans le monde d'aujourd'hui, en particulier avec l'économie de marché, les marchés de capitaux et l'émergence de multinationales. Cette étude vise à identifier les états financiers utilisés par l'analyste financier, ainsi que les outils utilisés pour analyser ces listes afin d'évaluer la performance de l'entreprise.

Mots-clés : États financiers - Analyse financière - Évaluation du rendement financier